الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة الصيرفة الإلكترونية في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):
قويسم سعاد

الأستاذ المشرف:
أ.د حدة رايس

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	السبتي وسيلة	الأستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	حدة رايس	الأستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	مسمش نجاة	الأستاذ المحاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

الحمـــد لله وحـــده، والصـــــلاة والســـلام علـــى مـــن لا نبـــي بعـــده أما بعد:

أهـــدي ثمـــرة جهـــدي وعملـــــي إلـــى والدي الكريميـــن حفظهـما الله ورعاهمـا

وإلـــى زوجـــي الحبيـــب الـــذي كـــان لي سنـــدا قويـا فـــي هـــذا الإنجـــاز

وإلـــى إبنتـــي وقـــرة عينـــي: شهـــد غفـــران

وإلـــى أختـــاي الحبيبتـــان: حسينـــة و عبلـــة

وإلـــى صديقاتـــي وزميلاتـــي كـــل بإسمـــها

وإلـــى كـــل مـــن وقـــف معـــي ودعمنـــي مـــن قريـــب أو بعيـــد لتحقيـــق هـــذا النجـــاح بجهـــده ووقتـــه ودعائه.

شكـــــر وتقديـــر

أشكـــر الله عـز وجـــل علـــى توفيقـــه لـــي فـــي هـــذا النجـــاح

كمـــا أتقدم بجزيـــل الشكـــر إلـــى أختـــي ومشرفتـــي التـــي لـم تبخـــل علـــي بتوجيهاتهـــا ونصائحهـــا القيمـــة الأستـــاذة: رايـــس حـــدة

وإلـــى الأستـــاذ المحتـــرم الـــذي شجعنـــي ولـــم يبخـــل علـــي بعلمـــه الأستـــاذ: مرغـــاد لخضـــر

وإلـــى كـــل أساتذتـــي وكـــل مـــن علمنـــي حـــرفا مـــن بدايـــة مشـــواري الدراســـي إلـــى غايـــة اليـــوم.

الملخص

الملخص

إن التحول إلى الأعمال المصرفية الإلكترونية يعد وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية تتم بها أعمالها المصرفية بين البنك والعملاء، فرضها التطور والثورة التكنولوجية ومتطلبات السرعة في إبرام التعاملات مع المصارف.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي في الجزائر، وذلك من أجل معرفة وسائل الدفع الإلكترونية المستعملة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإلكترونية تتطلب وجود بيئة تقنية تحتية مناسبة لإجراء كافة العمليات والنشاطات التي يتم عقدها وتنفيذها من قبل المصارف عن طريق الوسائل الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكتروني، شبكة الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

The transition to electronic banking is a new way of banking between the bank and its clients, which is guided by developments, the technological revolution, and the requirements for fast-tracking bank transactions.

This study aims to identify the contribution of the electronic banking to the development of Algerian's banking system, in order to identify the electronic payment means used.

This study concluded that e-banking requires an appropriate technical environment to do all operations and activities listed by banks and implementing them through electronic means.

Keywords: Electronic banking, electronic means of payment, the internet and information and communications technology.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص ..... **II**

فهرس المحتويات ..... **IV**

فهرس الأشكال ..... **IX**

فهرس الجداول ..... **XI**

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإلكترونية 3

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية 3

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإلكترونية 3

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإلكترونية 4

الفرع الثالث: الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية 5

المطلب الثاني: البنية الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني 6

المطلب الثالث: الخصائص والأنماط والأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية 9

الفرع الأول: خصائص الصيرفة الإلكترونية 9

الفرع الثاني: أنماط الصيرفة الإلكترونية 9

الفرع الثالث: الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية 11

المبحث الثاني: مقومات العمل المصرفي الإلكتروني 13

المطلب الأول: أساليب ومميزات وعيوب الصيرفة الإلكترونية ومخاطرها 13

الفرع الأول: أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية 13

المطلب الثاني: مميزات وعيوب إستخدام الصيرفة الإلكترونية 18

الفرع الأول: مميزات إستخدام الصيرفة الإلكترونية 18

الفرع الثاني: عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية 20
المطلب الثالث: مخاطر ووسائل حماية وأمن العمليات المصرفية الإلكترونية..... 21
الفرع الأول: مخاطر الصيرفة الإلكترونية..... 21
الفرع الثاني: وسائل حماية وأمن العمليات المصرفية الإلكترونية..... 22

الفصل الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني 27
المطلب الأول: مفهوم ونشأة وسائل الدفع الإلكترونية..... 27
الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية..... 27
الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الإلكترونية 28
المطلب الثاني: خصائص وأهمية وسائل الدفع الإلكترونية..... 29
الفرع الأول: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية..... 29
الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكترونية..... 30
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية 30
الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني 30
الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية 31
المبحث الثاني: أشكال وسائل الدفع الإلكتروني..... 33
المطلب الأول: البطاقات الإئتمانية المصرفية (Electric credit cards) 33
الفرع الأول: تعريف و نشأة وخصائص البطاقات الإئتمانية..... 33
الفرع الثاني: أنواع البطاقات..... 35
المطلب الثاني: البطاقة الذكية (Smart Card) 38
الفرع الأول: تعريف البطاقة الذكية..... 38
الفرع الثاني: أنواع البطاقات الذكية 39

الفرع الثالث: مزايا وعيوب وأسباب اختيار استعمال البطاقة الذكية..... 40
المطلب الثالث: الشيك الإلكتروني 41
الفرع الاول: تعريف الشيك الإلكتروني..... 41
الفرع الثاني: إجراءات إستخدام الشيك الإلكتروني 42
الفرع الثالث: مميزات وعيوب الشيك الإلكتروني..... 43
المطلب الرابع: النقود الإلكترونية..... 44
الفرع الاول: تعريف النقود الإلكترونية..... 44
الفرع الثاني: إجراءات استخدام النقود الإلكترونية 45
الفرع الثالث: خصائص وأنواع النقود الإلكترونية..... 45
المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المالية الإلكترونية 47
المطلب الأول: نظام التحويلات المالية EFT 47
الفرع الأول: تعريف نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT)..... 47
الفرع الثاني: إجراءات عمليات التحويلات الإلكترونية للأموال..... 48
الفرع الثالث: منافع نظام التحويلات الإلكترونية 48
المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية ACH..... 49
الفرع الأول: تعريف نظام المقاصة الإلكترونية ACH 49
الفرع الثاني: آلية عمل المقاصة الإلكترونية وأدوات الدفع المعالجة..... 50
الفرع الثالث: دور نظام المقاصة الإلكترونية ومميزاتها..... 51
المطلب الثالث: نظام التحويلات المالية الدولي Swift..... 53
الفرع الأول: نشأة وتعريف نظام Swift 53
الفرع الثاني: طريقة عمل نظام Swift..... 54
الفرع الثالث: مزايا إستخدام نظام Swift والخدمات التي يقدمها..... 54

الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

المبحث الأول: تكنولوجيا الأنترنت في الجزائر 58
المطلب الأول: شبكة الأنترنت وقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر 58
الفرع الأول: شبكة الأنترنت في الجزائر وشبكة الإتصالات الإلكترونية في الجزائر 58
الفرع الثاني: قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر 60
المطلب الثاني: واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية والبنية الأساسية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الجزائر 61
الفرع الأول: واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر 61
الفرع الثاني: البنية الأساسية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الجزائر 63
المبحث الثاني: تحديث أدوات الدفع في الجزائر 70
المطلب الأول: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر 70
الفرع الأول: بطاقة السحب 70
الفرع الثاني: إنشاء شركة لتألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM 71
الفرع الثالث: البطاقة البنكية في الجزائر 73
المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة 79
الفرع الأول: الموزع الآلي للأوراق (DAB) 79
الفرع الثاني: الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB) 81
الفرع الثالث: نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV)..... 84
المطلب الثالث: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر 88
الفرع الأول: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر 89
الفرع الثاني: أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر..... 90
الفرع الثالث: حقيقة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وكيفية حل المشاكل المترتب عن إستخدامها.... 90

خاتمة عامة 96

قائمة المصادر والمراجع 99

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الشكل 1 يمثل الأطراف المشكلة للمصارف الإلكترونية.....12

الشكل 2 يمثل: مفهوم عمليات الإتصال للصيرفة المنزلية 16

الشكل 3 يمثل: المزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية مقارنة بالبنوك التقليدية.....20

الشكل 4 يمثل: التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية 38

الشكل 5 يمثل: نموذج عن الشيك الإلكتروني.....42

الشكل 6 يمثل: مراحل التعامل بالشيك الإلكتروني 43

الشكل 7 يمثل: الصفحة الرئيسية لبنك الجزائر على الأنترنت.....62

الشكل 8 يمثل: عدد المشتركين على شبكة الأنترنت ADSL سنة 2008-2017 66

الشكل 9 يمثل: تقنية الألياف البصرية المنزلية.....67

الشكل 10 يمثل: البطاقة البلاستيكية.....75

الشكل 11 يمثل: البطاقة الذهبية.....76

الشكل 12 يمثل: بطاقة الفيزا الكلاسيكية وبطاقة الفيزا الذهبية 77

الشكل 13 يمثل: الموزع الآلي للنقود 83

الشكل 14 يمثل: طريقة الحصول على خدمة DAB و GAB 83

الشكل 15 يمثل: جهاز TPV 84

فهرس الجداول

فهرس الجداول

جدول 1: يمثل الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية وفق كل نمط 10
جدول 2 يمثل: مزايا استخدام الصراف الآلي بالنسبة للبنك والمتعاملين..... 14
جدول 3 يمثل: مراحل تطور الصرافات الآلية في أنحاء العالم خلال الفترة 2008-2018 15
جدول 4 يمثل: مزايا وعيوب البطاقات البنكية..... 32
جدول 5 يمثل: الخدمات وتقنيات الموزع الآلي للأوراق D.A.B 37
جدول 6 يمثل: تطور عدد مستعملي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 59
جدول 7 يمثل: الموزع الآلي للأوراق DAB..... 79
جدول 8 يمثل: الشباك الآلي البنكي GAB..... 82
جدول 9 يمثل: حوصلة العمليات المالية والنقدية خلال شهري مارس وأفريل 2020. 84
جدول 10 يمثل: نهائي نقطة البيع TPV..... 84
جدول 11 يمثل: أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية. 85

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن العالم يعيش موجة من التغيرات والإكتشافات العلمية في مجال المعلوماتية ومع هذا التطور التكنولوجي أصبحت البنوك تتسابق بالبحث عن ما تخدم زبائنها بشكل أفضل، ولأن وفاء العملاء للبنوك عنصر هام لذلك يتحتم عليها مواكبة التطورات والمستجدات الحديثة لجذب العملاء، فالصيرفة الإلكترونية توفر عدة مزايا للزبائن من حيث سهولة وتكلفة المعاملات، إما بواسطة الانترنت أو باقي وسائط التسليم الإلكترونية الأخرى، إذ أصبح التمويل الالكتروني أو المالية الإلكترونية واحدة من التغيرات التكنولوجية المهمة في الصناعة المالية.

إن التمويل الإلكتروني يوفر خدمات المالية في الأسواق باستخدام الإتصالات الإلكترونية والحاسوب ويشمل التمويل الالكتروني عمليا على الدفع الالكتروني والتداول الالكتروني والصيرفة الإلكترونية، كما شهدت الصناعة المالية والمصرفية توجها جديدا من خلال التقدم الكبير في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال فالابتكارات في الأعمال المصرفية التجارية في تطور مستمر من خلال تكنولوجيا محسنة للمنتجات والخدمات على مستوى الوظائف المتعددة والمتنوعة لأجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الصراف الآلي، وكذا تحويل الأموال الإلكترونية إلى جانب خدمات الصيرفة عن بعد، كل هذا بفضل الانترنت التي قدمت الخدمات عبر قنوات توزيع جديدة تماما.

لقد توسع نطاق الخدمات المصرفية التجارية الإلكترونية وتطور بشكل ملحوظ مما جعل البنوك في حاجة لتوسيع قنوات توصيل الخدمات واحتضان أعمال الصيرفة الإلكترونية كما سمحت الخدمة عبر الانترنت بجدولة المدفوعات والتحويل من حساب إلى آخر، وقد قيل في صحيفة "بيزنس ويك" بأن التمويل على الخط يضرب بخطواته في إشارة إلى تنوع المجالات التي تشملها نظم الانترنت.

الآن البنوك المحلية تراهن على مزايا الصيرفة الإلكترونية التي بإمكانها أن تحدث تحولا كبيرا في الخدمات المصرفية التقليدية خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بتكاليف تشغيل مرتفعة مقارنة بالصيرفة الإلكترونية التي تتميز بتحسن نوعية الخدمات وفرص تطوير الأعمال، اذ تمثل نفقات التشغيل عبر الانترنت واحد بالمئة فقط من تلك المعاملات التقليدية، لذلك فهناك بنوك جزائرية عريقة مثل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والقرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، تقدم بعضا من خدمات الصيرفة الإلكترونية، الا أن بعض البنوك التجارية الجزائرية الأخرى لم تقم بإطلاق خدمة الصيرفة الإلكترونية كخدمة قائمة الى جانب العمليات المصرفية الأخرى، إنما قاموا بإنشاء الصفحة الرئيسية للبنك على شبكة الانترنت لتحسين النشاط المصرفي وتقديم المعلومات للعملاء فقط.

إن الصناعة المصرفية بعد إنشاء نظام الشبكة المصرفية التي كانت ثورة شاملة تماما، جعلت تصنيف العمليات ووضع السوق أبسط وأكثر نضجا، لذلك فإن البنوك الجزائرية تولي أهمية بالغة في بذل الجهود لتحديث وتحسين خدمات النظام المصرفي والصناديق المختلفة والبريد، مع مراعاة الإهتمام بتكنولوجيات المعلومات والموارد البشرية، ومن خلال ما سبق فإن هذه الدراسة حاولت حصر الإشكالية المطروحة في التساؤل الأتي:

كيف تساهم الصيرفة الإلكترونية في تطوير النظام المصرفي في الجزائر؟

ولإحاطة الموضوع من جميع جوانبه نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- هل تستطيع الصيرفة الإلكترونية أن تحل محل وسائل الدفع التقليدية؟
- ماهي أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة المستعملة في تسوية المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية؟
- إلى أي مستوى وصلت المعاملات المصرفية الإلكترونية في الجزائر؟

1. فرضيات الدراسة:

- تعتبر وسائل الدفع التقليدية هي الإنطلاقة الأولى لإجراء المعاملات المصرفية في الجهاز المصرفي، إلا أن الصيرفة الإلكترونية قامت بتطوير الجهاز المصرفي وتحديثه.
- هناك تعدد كبير في وسائل الدفع الإلكتروني من بينها البطاقة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني ...، وقد ساهمت بشكل فعال وجيد في تسوية المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية وتسهيلها.
- النظام المصرفي في الجزائر يعاني من ضعف في إستخدام التكنولوجيا المصرفية، وذلك لتعثر الجزائر في تحديث وسائل الدفع.

2. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة أساسا في أهمية الصيرفة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في دفع المصارف للخوض في عالم العولمة وضمان قدرتها على المنافسة في السوق وخاصية المصارف الجزائرية لأن المحيط المالي والمصرفي الحالي يشجع بشكل كبير الكثير من المصارف على الإستعانة بالصيرفة الإلكترونية والاعتماد عليها لتحقيق عوائد كبيرة تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

فإذا نجحت المصارف الجزائرية في تحدي تطوير عمليات الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني سينتج تحسين في خدمات المصارف و جذب الأموال إلى الوعاء المصرفي وبالتالي يتحقق رضا الزبائن والشركاء والشركات الأجنبية وبالتالي يرتفع عدد الراغبين في استخدام الصيرفة الإلكترونية.

3. أهداف الدراسة:

- الوقوف على واقع تطور خدمات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومزايا اعتمادها مع تسليط الضوء على توجهات الجهاز المصرفي لمواكبة متطلبات العولمة.
- الوقوف على واقع تطور خدمات الصيرفة الإلكترونية التي تقدمها مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.
- التعريف بالمزايا المترتبة على ممارسة المصارف الجزائرية للصيرفة الإلكترونية.
- تقديم التوصيات المناسبة من أجل تقوية النظام المصرفي في حال اعتماده على الصيرفة الإلكترونية بشكل كامل.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- الموضوع في التخصص المطلوب.
- البحث في خبايا الصيرفة الكترونية.
- دراسة موضوع الصيرفة الإلكترونية من أجل معرفة الجوانب السلبية فيه.
- معرفة ما إذا كانت تطورات الخدمات المصرفية الإلكترونية مواكبة للعصرنة.

5. منهج الدراسة

يتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في منهج الدراسة كونه الأنسب في مثل هذا النوع من البحوث لتقرير الحقائق وإبراز المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وكذا منهج دراسة الحالة حيث تمت دراسة حالة الجزائر من خلال التعرف على مدى تطور الصيرفة الإلكترونية فيها بالتركيز على وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في المصارف الجزائرية.

6. هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تمت التغطية النظرية للصيرفة الإلكترونية في الفصل الأول وقد تم التعرض فيه إلى ماهية الصيرفة الإلكترونية ومقومات العمل المصرفي الإلكتروني، وتمت دراسة الأساسيات حول وسائل الدفع الإلكترونية في الفصل الثاني حيث عرضنا فيه ماهية وسائل الدفع الإلكتروني وأشكال وسائل الدفع الإلكتروني ونظم التسوية والتحويلات المالية والإلكترونية، وتم الإسقاط التطبيقي للصيرفة الإلكترونية في الجزائر في الفصل الثالث، حيث تم فيه دراسة تكنولوجيا الأنترنت في الجزائر وتحديث أدوات الدفع في الجزائر.

7. الدراسات السابقة:

- دغنوش العطرة، إستخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، حالة البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
- السعيد بريكة، واقع العمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.
- بلعايش ميادة، "أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، (دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014.

الفصل الأول

الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

تمهيد

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية ومن أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد اتجاه حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة.

فقد كان قطاع المصارف من أبرز القطاعات التي تأثرت بثورة المعلوماتية والاتصالات والتي ترجع أهميته للمساهمة الكبيرة في توفير متطلبات الاستثمار والذي يعد أهم المؤشرات التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع لذلك شهدت الصناعة المصرفية منذ أواخر الستينات توجه الدول المتقدمة إلى توفير استخدام وسائل الدفع الالكترونية كبديل وتطوير واستحداث لوسائل الدفع التقليدية والانتقال التدريجي إلى خفض تكاليف وطول الفترات الزمنية جراء التعامل بالشيكات وأوامر الدفع التقليدية والتحويلات المالية حتى الوصول إلى التسوية النهائية دون إهمال تزايد احتمالات الوقوع في مخاطر التزوير.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين وهما كالآتي:

المبحث الأول ماهية الصيرفة الالكترونية.

المبحث الثاني مقومات العمل المصرفي الإلكتروني.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإلكترونية

أدى تطور التجارة الإلكترونية ورقمنة الإقتصاد إلى دخول المصارف في مرحلة جديدة بداية بعصرنة الإدارة المصرفية وإنتقال الخدمة المصرفية التقليدية فيها إلى خدمة مصرفية إلكترونية، وبالتالي تحول النقود من شكلها المادي إلى تيار غير مرئي من الإلكترونيات المحفوظة في البطاقة الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الإنترنت.

وعليه سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم مفاهيم الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى أهميتها وخصائصها وبنيتها الأساسية وأنماطها وكذا الأطراف المشكلة لها.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الإلكترونية

هناك تعاريف كثيرة للصيرفة الإلكترونية نذكر منها:

- تعتبر الصيرفة الإلكترونية بأنها تقديم المصارف لخدماتها عبر الوسائل الإلكترونية سواء في المنزل أو في المكتب أو بواسطة الهاتف الثابت أو الهاتف الجوال وغيرها من الوسائل الإلكترونية المتطورة.[1]
- كما عرفت بأنها المصاريف التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية والعمل على مدار 24 ساعة يوميا وخلال 7 أيام من الأسبوع وبدون توقف، وتوظيف كافة التطورات في مجال التكنولوجيا والإتصال لتقديم كافة الخدمات.[2]
- وعرفت كذلك بأنها جميع الخدمات التفاعلية عن طريق استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات وتقنيات الوسائط المتعددة.[3]
- وعرفت كذلك بأنها ما يتاح للزبون من تعاملات عن طريق خط يوفره البنك لإنجاز كافة المعاملات مع البنك دون أن يضطر للذهاب بنفسه لمقر العمل.[4]

---

[1] – أحمد بوراس، د.السعيد بريكة، **"أعمال الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر)"**، دار الكتاب الحديث، 2014، ص99.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، زهير عبد الفتاح عبد اللات، **"الصيرفة الإلكترونية"**، دار وائل للنشر،القاهرة، مصر، 2000، ص28.

[3] - Kasper, H.Helsding, **"service marketing management a strategic respective''**, (2nd ed) use jhon wiley and son's, 2006, p325.

[4] – منير الجنبيهي، ممدوح الجنيهي، **"البنوك الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص10.

- كما عرفت بأنها النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أيه معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص به أو الوسائل الإلكترونية أو الرقمية أو الآلية الأخرى.[1]

مما سبق نخلص إلى أن تعريف اصطلاح الصيرفة الإلكترونية يعد تعبيرا متطورا وشاملا لكافة المفاهيم التي ظهرت في مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات بالسرعة والدقة اللازمين وبأقل تكلفة وأقل جهد في ظل تحقق الأمان.

بالإضافة إلى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تعني العملية التي من خلالها يؤدي العملاء المعاملات المصرفية إلكترونيا من دون زيارة المؤسسة.

وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك وكلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية وهما:

- **البنوك الافتراضية:** أو بنوك الإنترنت حيث أنها تستخدم الأنترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية مثل فتح حساب الإيداع، تحويل الأموال ... إلخ، ويعتبر بنك "نت بنك" أول بنك افتراضي سنة 1995 في أمريكا.
- **البنوك الأرضية:** والتي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.[2]

وعموما يرجع ظهور وإنتشار البنوك الإلكترونية إلى عاملين أساسيين وهما:

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركة التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الإستثمار والناتجة عن ما يسمى بعولمة الأسواق.
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والإتصال أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول. [3]

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإلكترونية

ترجع نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى القرن الماضي تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، حيث برز مفهوم Monétique والذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونيك، وتعتبر استخدام البطاقة الإلكترونية البنكية من أهم مظاهره، ويرجع ذلك إلى القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات

[1] – زهير بشنق، **"العمليات المالية المصرفية الإلكترونية"**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006، ص40.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، زهير عبد الفتاح عبد اللات، مرجع سابق، ص، ص38–39.

[3] – عامر إبراهيم قنديلجي، **"التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015، ص175.

معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنشر على نطاق واسع ثم قامت بعدها 8 بنوك بإصدار بطاقة Bank Americard عام 1968 لتتحول إلى شبكة VISA العالمية، كما تتم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء Carte Bleu من طرف 6 بنوك فرنسية، وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات برغوثية Cartes à puce تحمل بيانات شخصية لحاملها عام 1992 وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجري.[1]

الفرع الثالث: الأهمية العلمية والاقتصادية للصيرفة الإلكترونية

يقصد بعمليات الصيرفة الإلكترونية تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، وتعتبر معاملات البنوك الإلكترونية من أهم الدراسات الأساسية في الإقتصاد الرقمي وتتجلى أهميتها من خلال الأثر الفعال والكبير لأعمالها المصرفية الإلكترونية، حيث تقوم بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت مما يحقق لها فوائد كثيرة أهمها ما يلي:

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإنشاء موقع له عبر الإنترنت لا تقارن مع تكلفة إنشاء فرع جديد وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، إضافة إلى أن تسويق البنك لخدمة من موقعه على الانترنت يساعده على امتلاك ميزة تنافسية تعزز من مكانته التنافسية وتؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية العالمية.
- إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي إلى سهولة التعامل بين المصارف وبناء علاقات مباشرة وتوفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على البقاء في السوق المصرفية.[2]
- ارتفاع كفاءة المصرف وزيادة ربحيته نظرا للإنخفاض الكبير الحاصل في تكاليف التشغيل، حيث تؤكد المعطيات الدولية أن تكلفة المعاملات المصرفية بواسطة الأنترنت تشكل نحو 0.2 % من تكلفتها في حالة الإعتماد على فرع البنك التقليدي، و3.6 % في حالة إستخدام خدمة الهاتف، بينما تشكل 8 % من تكلفتها عند استخدام جهاز الصراف الآلي.[3]

---

[1] – مفتاح صالح، معارفي رشيدة، **"البنوك الإلكترونية «E-Banking»"**، إستمارة مشاركة للمؤتمر العالمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية، دون تاريخ، ص4.

[2] – أعمال المؤتمر العالمي السنوي، **"الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية"**، كلية الحقوق لجامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص207.

[3] – أحمد بوراس، د.السعيد بريكة، مرجع سابق، ص91.

- إستخدام الأنترنت يؤدي إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات وتعزيز رأس المال الفكري والإستفادة من الإبتكارات الجديدة التي يكون لها إنعكاس إيجابي على أعمال المصارف.
- يساهم الأنترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات التي يقدمها بشكل إعلامي مما يساعد على تحسين جودة هذه الخدمات المصرفية المقدمة.
- إختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية.[1]

يبدو أن ثروة الإتصال والمعلومات أصبحت مؤثرة في شؤون الحياة اليومية، ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية للتسوق عبر شبكة الأنترنت أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية.

المطلب الثاني: البنية الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني

إن الولوج لممارسة الصيرفة الإلكترونية وخدماتها يتطلب توفير بنى أساسية لنمائها وحسن سيرها وضمان وسلامة نشاطها داخل البيئة المصرفية الإلكترونية، ومن أهم هذه البنى ما يلي:

1. البنية التقنية التحتية:

تعد هذه البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية من بين أهم المتطلبات الضرورية والأساسية لها وهي تتمثل في:

- وجود شبكة إلكترونية عريضة تضم الهيئات ذات الصلة ومربوطة بالشبكة العالمية "الأنترنت" وفقا لأسس قياسية مؤمنة عبر كل مراحل التعاملات المصرفية، وتقوم بفعالية وسلامة بنى الإتصالات على:
  - سلامة التنظيم الإستثماري.
  - دقة المعايير وتواؤمها الدولي.
  - كفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الإتصالات.[2]
- تقنية المعلومات:
  - **الأجهزة:** كالأنترنت وأجهزة التخزين وقنوات الإتصال والروابط وأجهزة التسديد عن بعد.
  - **البرمجيات والحلول:** وهي أنظمة التشغيل ونظم إدارة قواعد البيانات وتطبيقات الأعمال المصرفية الإلكترونية وتطبيق برامج الأمن.
  - **البيانات:** تتضمن قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات العملاء وحساباتهم.[3]

---

[1] – نجار حياة، **"الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية الجزائرية"**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2008.

[2] – بلعايش ميادة، **"أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة (الجزائر وفرنسا)"**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص27.

[3] – أحمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سابق، ص، ص109-110.

2. التكنولوجيا الحديثة للعمليات المصرفية:

أهم ما يميز عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي للإستفادة منها لأقصى درجة في تطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والتسارع الملحوظ للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

ويعتبر الجهاز المصرفي هو الأكثر إستفادة من المتغيرات والتطورات المتسارعة، وذلك لإرتفاع حدة المنافسة بين مكوناته، والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع في استخدام أدوات العصرنة وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات النظم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وحتى تتمكن المصارف من تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها بكفاءة عالية، لابد لها من تطوير أنظمتها المعلوماتية بصورة ملائمة بحيث تكون قادرة على تحقيق الخصائص التالية:

- الحداثة ومواكبة التطورات المتسارعة الناتجة عن الإبداع التكنولوجي المتواصل في مجال تقنية وتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المصرفية.
- الكفاية والقدرة على استيعاب الإحتياجات المختلفة وتلبيتها.
- التأكد من أن تطبيقات نظم تقنية المعلومات شاملة لكافة العمليات المصرفية.
- سهولة الإستخدام والسرعة في إنجاز العمليات.
- القدرة على تحقيق درجة عالية من الدقة الموثوقة في المعلومات التي تقدمها كل هذه التكنولوجيا الحديثة بكافة أشكالها لا تكفي لضمان سرعة أداء الخدمات المصرفية التي توفرها للزبائن بدون توفر العنصر البشري الذي له دور هام في عملية تقديم الخدمات المالية والمصرفية.[1]

3. الكفاءات الأدائية المتفقة مع عصر التقنية:

هذه الكفاءات القائمة على فهم إحتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، وأن تمتد الكفاءة الأدائية إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني من الموظفين الكتاب وموظفي الإدارة وموظفي عمليات الكمبيوتر.[2]

[1] – رضا القطناني، خالد ممدوح، **"أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية"**، مجلة المنارة، القدس، فلسطين، عدد2، 2007، ص21.

[2] – بلوافي محمد، **"مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص51.

4. التفاعل مع متغيرات الوسائل والإستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

التفاعلية لا تكون مع الجديد فقط أو مع البنى التحتية فقط وإنما تكون مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني التسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار والنظرية التي تأتي وليدة التفكير الإبداعي وليست وليدة التفكير النمطي.[1]

5. الرقابة التقنية الحيادية:

وهي أحد عناصر النجاح في التقييم ومن هنا إقامة غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات منشورة في تخصصات التقنية، التسويق، القانون، النشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء موقعها، وبات من غير الصحيح إعتبار عدد الزوار للموقع كمؤشر على النجاح، وهو الإعتقاد الخاطئ والسائد في تقييم أداء المواقع بصورة عامة، يكون ليس دائما يمكن عدد الزوار مؤشر لسلامة وضع الموقع وسلامة الخطط الدعائية والترويجية.[2]

6. التطوير والمتابعة:

يعتبر عنصر التطوير والمتابعة من أهم متطلبات بناء المصارف الإلكترونية، وعليه يعتبر التطوير والأداء في هذا المجال أمرا مهما من أجل العمل المصرفي الإلكتروني القادر على إقتحام الأسلوب الجديد في نظام المعلومات الإلكترونية الذي يرتكز على التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة.

7. وسائل الحماية والأمان للعمليات المصرفية الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الحماية أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تستند عليها العمليات المصرفية الإلكترونية لحماية الأجهزة والمعدات "Hardware" والبرمجيات "Software" والشبكات "Net" وقواعد البيانات "Data base" ووضع حالات الوصول الغير مصرح بها، وعليه فالهدف الأكبر هو أمن المعلومات الموجودة لدى المصرف وهي الأساس لثقة العملاء فيه، والتي تتمثل في الحفاظ على سرية المعلومات وحفظها وموثوقيتها وسلامة تلك البيانات والمعلومات من الإستمرارية في عملها والقدرة على إثبات قيام الأشخاص بالتصرفات التي قاموا بها.[3]

---

[1] – أحمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سابق، ص110.

[2] – معيزي سعيدة، **"الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الشراقة الجزائر"**، رسالة الماجستير، تخصص إدارة أعمال مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص15.

[3] – خالد أمين عبد الله، **"الرقابة الداخلية في ظل إستخدام الحاسبات الإلكترونية"**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، طرابلس، ليبيا، ط3، 2014، ص52.

المطلب الثالث: الخصائص والأنماط والأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: خصائص الصيرفة الإلكترونية

يمتاز العمل الإلكتروني المصرفي بعدة خصائص يمكن التطرق إليها في الآتي:

- أنها نظام قائم ومعمول به في معظم الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا.
- إختفاء الوثائق الورقية للمعاملات.
- عدم إمكانية تحديد الهوية بين أطراف العملية.
- خدمة إلكترونية فورية على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- تشفير المعلومات فور الإستخدام للرقم السري الخاص بالخدمة.
- سرعة ودقة تقديم الخدمات.[1]
- فتح أسواق جديدة أمام منتجات وخدمات البنك، ذلك أن التحول إلى الخدمات الإلكترونية يجب أن يصاحبه الحصول على عملاء جدد وفتح آفاق جديدة بما يغطي تكلفة إستثماراته التكنولوجية، ومخاطر تشغيله.
- تخفيض تكلفة أداء الخدمة، فإنخفاض تكلفة أداء الخدمة سمة من سمات الخدمة الإلكترونية، وذلك بالرغم مما تتطلبه من بنية تحتية وبرامج وحاسبات وتدريب، إلا أن ذلك يظل أقل تكلفة من تقديم الخدمة المصرفية بالوسائل التقليدية من خلال الفروع.[2]

الفرع الثاني: أنماط الصيرفة الإلكترونية

تنقسم الصيرفة الإلكترونية إلى 3 صور أساسية نذكرها على النحو التالي:

1. **الموقع المعلوماتي (Informationnel):** حيث يقدم معلومات حول برامجه وخدماته ومنتجاته المصرفية، وتمثل أدنى مستوى للنشاط الإلكتروني.[3]
2. **الموقع التفاعلي (Communicative):** وهو المستوى المتوسط حيث يمكن للعميل إرسال البريد الإلكتروني والإطلاع على الحسابات وتعبئة طلبات مثل طلب دفتر الشيكات أو تبديل بطاقة أو غير ذلك.[4]
3. **الموقع التبادلي (Transactionnel):** وهو أعلى مستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء

[1] – عبد الهادي مسعودي، **"الأعمال المصرفية الإلكترونية، بنوك إلكترونية، نقود إلكترونية، بطاقات إلكترونية"**، الطبعة العربية، عمان، 2016، ص27.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، زهير عبد الفتاح عبد اللات، مرجع سابق، ص35.

[3] – عماد أحمد أبو شنب وآخرون، **"الخدمات الإلكترونية"**، دار الكتاب الثقافي، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص116.

[4] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص41.

الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الإستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.[1]

وتعتبر البنوك التي تقع في نطاق النمط الثالث هي البنوك الإلكترونية، والجدير بالذكر هنا أن واقع العمل المصرفي الإلكتروني يبين أن غالبية البنوك في العالم قد نشأت من خلال مواقع معلوماتية من قبيل الإعلانات والمواد الدعائية، ومنه إتجهت معظم المواقع إلى إستخدام بعض وسائل الإتصال التفاعلي مع الزبائن، وعلى عكس المواقع التبادلية والتي مازالت إتجاهات البنوك نحوها تخضع لإعتبارات عديدة، فمثل هذا الموقع تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد من خلال شبكة الأنترنت، وأن الفهم الصحيح لكل مستوى من المستويات المتقدمة يتطلب الوقوف على الخدمات التي يباشرها البنك في كل مستوى.

جدول 1: يمثل الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية وفق كل نمط

الموقع المعلوماتي	الموقع التفاعلي	الموقع التبادلي
المستوى الأساسي	المستوى الأساسي	المستوى الأساسي
- تقديم معلومات ترويجية - توضيح كيفية الإتصال بالبنك (الكتيب الإلكتروني) - تقديم عروض وإعلانات خاصة	- إمكانية تحميل التقارير الخاصة بالبنك - إمكانية تقديم طلبات العمل عبر الموقع - إمكانية الدخول إلى مواقع أخرى عن طريق البنك	- إمكانية التسجيل - توجه الإنذارات - تأسيس منتديات خاصة بزبائن البنك
المستوى المتوسط	المستوى المتوسط	المستوى المتوسط
- إستخدام العميل للبريد الإلكتروني من أجل الإتصال بالبنك للتعبير عن إقتراحاتهم ومشاكلهم	- إمكانية إستخدام تقنيات إتصال أخرى	- إستخدام تقنيات جد متطورة مثل تقنية: vidéoconférence
المستوى المتقدم	المستوى المتقدم	المستوى المتقدم
- طلب فتح الحسابات - طلب الإستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك - طلب البطاقة النقدية - الإستفسار عن المعاملات الخاصة بالقروض والإستثمارات	- إمكانية إطلاع الزبون على وضعية حسابه - إمكانية إجراء التحويل من وإلى حساب الزبون - يمكن للزبون الإطلاع على بعض المعلومات الخاصة بالبنك	- إستخدام النقود الإلكترونية كوسيلة لترقية التبادلات عبر شبكة الأنترنت

المصدر: البنوك الإلكترونية **"E-Banking"**، رابط المنشور: www.arablaw.org/donload/e-banking.doc ، تاريخ الزيارة، 2020/04/01، على الساعة، 19:00، ص5.

[1] – عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص182.

الفرع الثالث: الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية

يعتبر البنك الإلكتروني مؤسسة إلكترونية مبنية بشكل كلي أو جزئي على عدة أطراف مشكلة له للقيام بأعماله، بحيث يمكن إبرازها كما يلي:

1. **المصارف التقليدية:** وهي التي لم تتخطى بعد عتبة المصارف الالكترونية ولكنها على الأقل تملك موقعا معلوماتيا حيث يعطي الموقع معلومات مثل طبيعة الخدمات المقدمة، السعر، الفائدة ومعلومات على مجموع الوكالات المنتمية للبنك.
2. **المصارف ثنائية النشاط:** وهي المصارف التي تقوم بعرض الخدمات بالشكل التقليدي وأيضا بالشكل الالكتروني حيث تهدف إلى غزو أسواق جديدة نتيجة لعرضها كلا الخدمتين معا.
3. **المصارف الافتراضية:** والتي تعتبر بنوك افتراضية بصفة كلية كونها لا تملك أي وكالة مصرفية ونميز عنها من المصارف

- **النوع الأول (Start up):** والذي تقترح عبر الانترنت خدمات المطابقة للخدمات التقليدية.
- **أما النوع الثاني:** فنجدها يسمى بالمتعاملين الخارجين (Opérateur étrangers) أي تأسيس وكالات الكترونية على الانترنت خارج البلاد من اجل تقليص تكاليف تأسيس وكالة فعلية.

4. **الداخلين الجدد في العالم المالي:** ويتمثلون بشكل خاص في شركات التامين وشركات التوزيع (مثلا في فرنسا نجد (Carrefour – Casino – Auchan) والتي تبحث عن تنويع مكثف لنشاطاتها من أجل زيادة المردودية، إلا أن هذه الشريحة تكتفي في الوقت الراهن بخدمات محدودة مثل: حسابات الإدخار وقورض الإستهلاك.[1]

في ما يلي سنوضح الأطراف المشكلة للمصارف الإلكترونية في الشكل الموالي:

[1]– بن عباد محمد سمير وآخرون، **"التكنولوجيا الإلكترونية البنكية، الضرورة أو الحتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية"**، الملتقى الوطني الرابع حول تداعيات التجارة الإلكترونية، الجزائر، 2001، ص20.

الشكل 1 يمثل الأطراف المشكلة للمصارف الإلكترونية

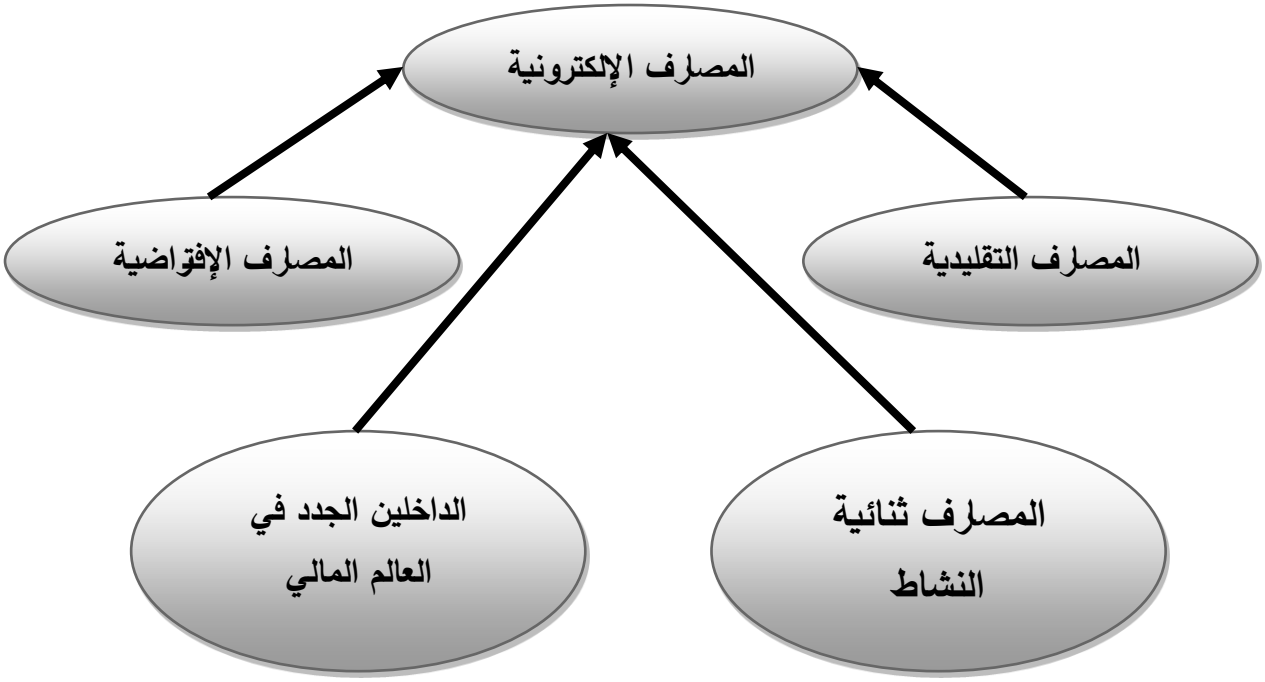

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: مقومات العمل المصرفي الإلكتروني

إن نجاح المصارف يعتمد على الإختيار الجيد لأساليب تقديم خدماته المصرفية بالشكل المناسب، لكي تغني بحاجات ورغبات العميل، وعادة ما تقوم المصارف بتوزيع خدماتها المصرفية من خلال عدة قنوات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القنوات الإلكترونية تقدم من خلالها الخدمة المصرفية بشكل كامل من بداية إختيار الخدمة من قبل العميل، مرورا بإجراءات إتمامها، وإنتهاء بأدائها بشكل إلكتروني كامل، بحيث سنعرض في هذا المبحث قنوات العمل المصرفي الحديثة.

المطلب الأول: أساليب ومميزات وعيوب الصيرفة الإلكترونية ومخاطرها

الفرع الأول: أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية

تتمثل قنوات الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

1. الصراف الآلي:

ظهرت في بداية السبعينات كبديل لعمال المصرف وذلك لتقليل المعاملات داخل البنك، أما في الثمانينات بدأ الإهتمام بتخفيض التكلفة وذلك من خلال البحث عن ميزة تنافسية كما يعتبر الصراف الآلي من أول آلية تطور الجهاز المصرفي العملي إعتمادا على وجود شبكة من الإتصالات تربط فرع واحد للبنك أو عدة فروع لبنوك أخرى عند تقديم خدمة لأحد العملاء من هذه البنوك.

ولقد تطور عمل هذه الصرافات الآلية حيث أصبحت تقوم بالوصول الفوري لحسابات الزبائن، كما تقدم خدمات صرف المبالغ النقدية، كما أصبح للزبون القيام بتسديد وتسوية إلتزاماته بسهولة وذلك بظهور البطاقات الذكية، ولم تعد هذه الأجهزة تقوم بخدمة الحصول على النقود فقط، بل إتسع نطاق خدماتها وذلك من تمكين الزبائن والموظفين من إستلام رواتبهم وحقوق الضمان الإجتماعي، كما تسمح لهم بالوصول إلى حساباتهم الجارية، وأصبحت حاليا تقدم العديد من الخدمات نذكر منها:

التعرف على رصيد الحساب، القيام بإيداع وسحب النقود وتحويلها بين الحسابات، سداد الفواتير، طلب دفتر الشيكات، ...ألخ، وذلك مع توفر إستخدام لغات أجنبية عبر هذه الأجهزة تم إختراع صراف آلي في فرنسا سنة 2003 يسمح بإيداعات نقدية ورقية أو معدنية أو حتى شيكات كما يقبل التعامل مع حوالي 100 شيك و250 ورقة نقدية مالية، ويستطيع حساب 500 قطعة نقدية في الدقيقة الواحدة.[1]

[1]– بلعايش ميادة، بن سماعين حياة، **"مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014، ص، ص73–74.

وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون أي تدخل للعنصر البشري، وذلك بمساعدة برامج معدة سلفا تلبي الإحتياجات البنكية للعملاء علة مدار الساعة باستخدام بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر من البنك تحمل عادة هذه البطاقة اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع وعليها شريط ممغنط ذو لون بني يحمل نفس المعلومات السابقة، ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حاملها فقط، وتعتمد آلية عمل آلات الصرف الذاتي على وجود إتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصرف الذاتي المتواجدة في أماكن جغرافية، بحيث يمكن استقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي PIN ورقم الحساب ثم إدخال رمز الخدمة لتقوم بعد ذلك بإعطاء استجابة فورية تتمثل إما في السحب النقدي، الإيداع النقدي، كشف الحساب، بيان الأرصدة ...[1]

ويتيح استخدام الصراف الآلي الإستفادة من العديد من المزايا بالنسبة للبنك والعميل على حد سواء، ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا من خلال الجدول التالي:

جدول 2 يمثل: مزايا استخدام الصراف الآلي بالنسبة للبنك والمتعاملين

مزايا استخدام الصراف الآلي للمتعاملين	مزايا استخدام الصراف الآلي للبنك
• تغني العميل عن حمل النقود بكميات كبيرة. • الحصول على النقود في أي وقت ولعدة مرات في اليوم. • تغني العميل عن استخدام الشيكات. • السرية التامة في أداء الخدمة. • التعريف ببعض الخدمات التي يعرضها البنك بصورة موجزة.	• معدل المسحوبات من الصراف الآلي أقل من معدل المسحوبات من الشباك مما يؤدي إلى الإحتفاظ بأرصدة أطول لدى البنوك. • توفير الوقت والجهد وتوجيهه إلى خدمات أخرى. • توفير تكلفة طبع وإعداد دفاتر الشيكات.

المصدر: خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **"إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص208

وهذا ما جعله يتطور بسرعة في جميع أنحاء العالم خلال الفترة مابين 2008-2018 مما سنوضحه في الجدول التالي:

[1] – خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **"إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص208.

جدول 3 يمثل: مراحل تطور الصرافات الآلية في أنحاء العالم خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	27,21	28,20	29,02	30,03	31,92	34,56	35,98	37,33	38,98	39,84	41,64

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على مجموعة البنك الدولي، **"ماكينات الصراف الآلي لكل 100 راشد، مؤشرات التنمية العالمية، 2020"**، منشورة على الموقع:

http://data.albankaldawli.org/andicator/fb.atm.totl.p5/countrices?display=graph

تاريخ الزيارة: 2020/03/13، على الساعة: 18:12

يشير الجدول إلى أن عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر حيث قدر بـ: 27.21 صرافا لكل 100 راشد سنة 2008، ووصل هذا العدد إلى 41.64 صرافا لكل 100 راشد سنة 2018، وهذا راجع لتوجه البنوك إلى توفير هذه الخدمة في أماكن متعددة وخاصة الأماكن العامة، وهذا لإدراك البنوك لأهمية دور الصرافات الآلية في النشاط البنكي مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة.[1]

2. الصيرفة المنزلية Home Banking:

وتتمثل في الحاسب الشخصي الموجود بمكان العمل أو المنزل أو أي مكان آخر والذي يكون بدوره متصل بحاسب المصرف إلكترونيا، والذي يحصل على كلمة السر أو الرقم السري وذلك للقيام بالعمليات المصرفية المراد تسويتها، وهذا ما يضمن سرية التعامل.

وقد طبق هذا النظام لأول مرة سنة 1980 بواسطة بنك United American بولاية تيسني الأمريكية، ولكن إستخدامه على النطاق التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد إنتشار أجهزة الحواسيب الشخصية PC، ويعمل هذا الحاسب الشخصي كمحطة يتم عن طريقها تقديم الخدام المصرفية كعرض أرصدة العميل، بيان الشبكات المحصلة وتحت التحصيل، تحويل مبلغ من حساب لآخر، طلب دفع الشيكات ... إلخ،[2] كما سنوضح مفهوم عمليات الإتصال للصيرفة المنزلية في الشكل التالي:

[1] – من إعداد الطالبة، بالإعتماد على مجموعة البنك الدولي، **"ماكينات الصراف الآلي لكل 100 راشد، مؤشرات التنمية العالمية، 2020"**، منشورة على الموقع: http://data.albankaldawli.org/andicator/fb.atm.totl.p5/countrices?display=graph، تاريخ الزيارة: 2020/03/13، على الساعة: 18:12.

[2] – ناظم محمد نوري الشمري، زهير عبد الفتاح عبد اللات، مرجع سابق، ص81

الشكل 2 يمثل: مفهوم عمليات الإتصال للصيرفة المنزلية

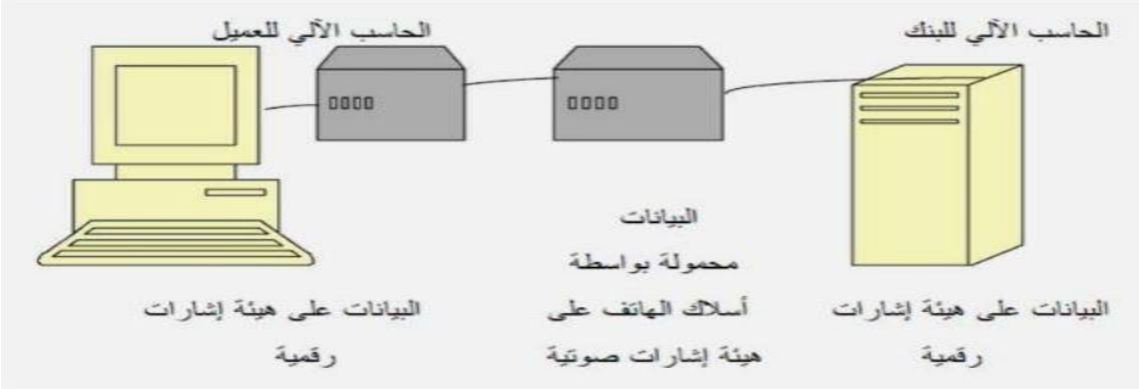

المصدر: طارق طه، **"إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص280.

3. نقاط البيع الإلكترونية Electronic Point Of Sale

وهي عبارة عن الآلات الموجودة لدى المؤسسات التجارية والخدماتية متعددة الأنشطة ومختلف الأنواع، وكما يسمح للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية لتسديد مدفوعاته وذلك من خلال خصم حسابه الإلكتروني بتمرير البطاقة على هذه الآلة المربوطة إلكترونيا بحواسيب المصرف.

وتقدم خدمات مالية متنوعة كالدفع الآلي في المحلات التجارية مثل ضمان الشيكات والقيد المباشر عن طريق التحويل الإلكتروني من حساب المشتري إلى حساب التاجر باستخدام جهاز EPOS الموجود لدى التاجر.[1]

يتشابه هذا النظام مع المصارف المنزلية في إعتماده على شبكة إتصالات الحاسبات الآلية وعمليات التحويل وإعادته، أما وجه الإختلاف بينهما فيتمثل في أن عملية الإتصال في نظام الوحدات الطرفية بين الحاسب الآلي للمصرف وبين المحطة الطرفية الموجودة داخل منازل العملاء، وطبقا لهذا النظام يتم إدخال قيمة مشتريات العميل من خلال هذه الوحدات الطرفية لتخصم من رصيد حسابه المسجل داخل الحاسب الآلي بالمصرف ويطلق عليها عملية الخصم المدين، وفي المقابل تتم إضافة نفس القيمة لحساب المتجر بالمصرف.[2]

[1] – وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى وآخرون، **"الخدمات المصرفية الإلكترونية"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص64.

[2] – طارق طه، **"التسويق بالأنترنت والتجارة الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص282.

4. الصيرفة الهاتفية Phone Banking:

هنا تقوم البنوك بتوفير مراكز للإتصالات وخدمة الزبائن بحيث تتيح تسوية الخدمة المصرفية هاتفيا بإستخدام رقم سري، كما أن هذه المراكز تعمل على مدار الساعة، ومن مميزات هذه الصيرفة إتاحة المعلومات في أي وقت وأي يوم وخلال الأسبوع (24 سا / 7 أيام)، ومن بين هذه الخدمات خدمة الرسائل البنكية والتي تكون تلقائية وبالتالي البنك يرسل للزبون رسائل في نهاية يوم العمل عن التحركات التي تمت على حسابه وعن رصيده وبعدها تطورت الخدمة المصرفية وأصبحت الرسائل ترسل للزبون عن حدوث حركات معينة مثل: وصول الراتب، وصول الحوالة، رفض الشيك، إستحقاق وديعة، الموافقة على قرض، مراجعة البنك لسبب ما... إلخ.[1]

كما وصل تحديث خدمة الرسائل إلى أن يقوم الزبون بإرسال رسالة إلى أي صراف آلي داخل بنكه ليتم تسحيب مبلغ للشخص الموجود حاليا أمام الصراف.[2]

5. الصيرفة المحمولة Mobile Banking:

هي تلك الخدمات المقدمة من خلال الهاتف المحمول من خلال استعمال الزبون الرقم السري الذي يسمح له بالدخول إلى حسابه الشخصي للإطلاع على أرصدته والخصم منه تطبيقا للخدمات المصرفية المطلوبة.[3]

هذه الخدمة تقم من خلال الهاتف المحمول من الأنواع التي تقدم تكنولوجيا الجافا Java Technology، و تعتمد هذه الخدمة على إقامة قناة إتصال مباشر بين المصرف والعميل عن طريق تقنية WAP، وهو النظام الذي يتيح استخدام الأنترنت من خلال الهاتف المحمول، حيث يتم كذلك تركيب كارت ذكي داخله يحمل إسما ويسمح لصاحبه بالإتصال بحسابه المصرفي وإجراء العمليات المصرفية المختلفة مثل التأكد من الأرصدة المصرفية، تحويل الأموال، دفع الفواتير، شراء الأسهم والسندات، أسعار الأسهم والسندات، أسعار العملات الأجنبية، تحذيرات للعميل من السحب على المكشوف، إيداع الأموال.[4]

---

[1] – أحمد محمد غنيم، **"الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004، ص36.

[2] – وسيم محمد الحداد، د.شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص65.

[3] – محمد الصيرفي، **"إدارة العمليات المصرفية العادية والغير العادية الإلكترونية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2016، ص218.

[4] – دغنوش العطرة، **"استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، حالة البنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص139.

6. بنوك الأنترنت Internet Banking:

إن إنتشار شبكة الإنترنت أتاح المعارف استخدامه وخاصة خدمات المصرف المنزلي، حيث اعتمدت المصارف على التوسع في إنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت بدلا من إنشاء مقرات ومباني جديدة لها حتى يستطيع العميل أن يصل إلى الفرع الإلكتروني بطريق أسهل، وبذلك توفير من خلال هذه الشبكة خدمات مصرفية لكل عملائها، فضلا عن تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق النائية والبعيدة والتي لا تتوفر لهذه المصارف فروع فيها.[1]

7. خدمات التحويل الإلكتروني للشيكات والمقاصة الآلية:

تقوم العديد من البنوك بالمشاركة في شبكة معلومات محوسبة تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية لمختلف العمليات الدائنة والمدينة بين مختلف المصارف، يتم بموجبه تحويل بيانات الشيكات الكتابية إلى بيانات إلكترونية ويتم تسوية الشيكات عن طريق تحويل الأموال بناء على البيانات الإلكترونية بدل من حركة الشيك الورقي، وهذا يؤدي إلى التحول إلى الشيكات الإلكترونية.

أما المقاصة الإلكترونية فهي تتيح للبنوك إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي للأموال عبر حساباتها الجارية لدى البنوك المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها، كما يشمل هذا النظام تسوية المدفوعات التي تتم عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.[2]

المطلب الثاني: مميزات وعيوب إستخدام الصيرفة الإلكترونية

الفرع الأول: مميزات إستخدام الصيرفة الإلكترونية

إن من مميزات الصيرفة الإلكترونية أنها تمكن من السحب والإيداع في أي وقت حتى وإذا كان البنك مغلقا ويكون التعامل مرتبطا مع بياناتك مما يضمن ويعزز من السرية وأيضا التخفيض من الأعمال الورقية،[3] وكذلك فإن الصيرفة الإلكترونية تتميز بـ:

- إمكانية وصول عدد أكبر وقاعدة أوسع من العملاء وفي أي وقت وأي مكان، حيث تتميز الصيرفة الإلكترونية بالقدرة على الوصول إلى قاعدة عريضة من الزبائن دون التقيد بالمكان والزمان المعينين، ومن جانب آخر لا يقل أهمية فإنها تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت من اليوم الواحد وعلى طول أيام الأسبوع الأمر الذي يوفر الراحة للعميل.

[1] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص، ص 138–139.

[2] – عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص184.

[3] – محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص2016.

- سرية المعاملات والتعاملات والتي تميز هذا النوع من البنوك والتي تزيد من ثقة جمهورها (جمهور الزبائن والعملاء فيها).
- تقديم مختلف أنواع الخدمات المصرفية حيث تقدم إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية تقدم خدمات أكثر تطورا عبر الأنترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل:

- شكل مبسط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
- تزويد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات للعملاء.
- طريقة تحويل أموال لحسابات العملاء المختلفة.[1]

- **خفض التكاليف:** لأن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية ومن ثم تقليل وتكلفة وتحسين جودتها وهي من عوامل جذب العميل، ففي دراسة تقديرية بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أنه تكلفة تقديم الخدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة، في حين تقل في حالة تقديمها من خلال شبكة الأنترنت إلى تكلفة 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة وحدة واحدة من خلال الصرافات الآلية
- قدرة العميل على الإستطلاع على الحساب الشخصي وتحركاته المالية.
- زيادة الكفاءة حيث أنه ومع إتساع شبكة الأنترنت وسرعة إنجاز الأعمال عند البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الإتصال بالبنك عبر الإنترنت للقيام بإجراءات تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية مما لو إنتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلين عنه.
- تقديم خدمات مميزة تحت ما يسمى خدمات البطاقة، حيث توفر البنوك الإلكترونية خدمات مميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات ما يسمى بسامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات إنتمائية وبخصم خاص.

عموما تتيح الصيرفة الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في إختيار الخدمات ونوعيتها إلا أنه التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.[2]

---

[1] – عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص، ص178-179.

[2] – أديب قاسم شندي، **"الصيرفة الإلكترونية وأنماطها وخيارات القبول والرفض"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد 27، بغداد، 2011، ص15.

ويعكس الشكل رقم 3 تصورا موجزا لمزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية مقارنة بالبنوك التقليدية:

الشكل 3 يمثل: المزايا التي تقدمها البنوك الإلكترونية مقارنة بالبنوك التقليدية

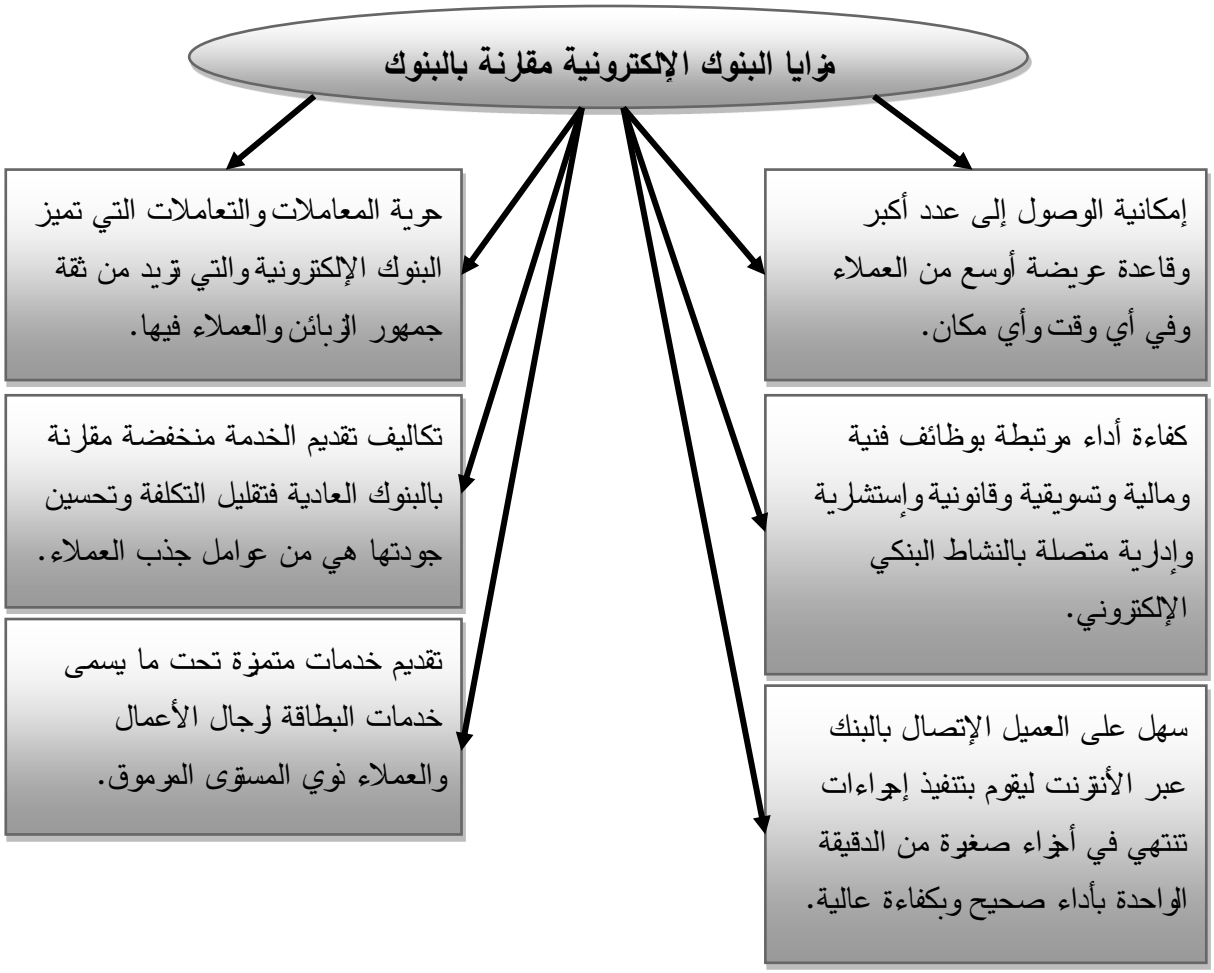

المصدر: أديب قاسم شندي، **"الصيرفة الإلكترونية وأنماطها وخيارات القبول والرفض"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد 27، بغداد، 2011، ص15

الفرع الثاني: عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية

من عيوب استخدام الصيرفة الإلكترونية نذكرها على النحو التالي:

- عدم الدراية بهذه الخدمات الإلكترونية.
- صعوبة الإستخدام مثل صعوبة اللغة أو عدم توفر النشرات الإرشادية.
- قلة الثقة في استخدام الصيرفة الإلكترونية والقناعة بالتعامل مع الفروع المباشرة.
- إستخدام الصيرفة الإلكترونية ينطوي على تلاعب من قبل البنوك مثل فرض عمولات أو رسوم إضافية.

- وجود خدمات مصرفية لا يمكن تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية مثل الإعتماد المستندي، الكفالة، تحصيل البوالص.
- وجود قيود على الخدمة مثل تحديد سقف أعلى للسحب النقدي.
- عدم توفر المهارات اللازمة لإستخدام الخدمة مثل عدم المعرفة في استخدام الإنترنت.[1]

المطلب الثالث: مخاطر ووسائل حماية وأمن العمليات المصرفية الإلكترونية

الفرع الأول: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

في ممارسة المصارف لأعمالها الإلكترونية تواجه مخاطر يترتب عنها خسائر مالية، ومن هذه المخاطر يمكن تصنيفها ضمن مجموعات مختلفة تتمثل فيما يلي:

- **المخاطر التقنية:**

تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة الناتجة عن خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء أو من برنامج إلكتروني غير ملائم للصيرفة والأموال الإلكترونية.

- **مخاطر الإحتيال:**

وتتمثل في تقليد برامج الحاسوب الإلكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية، أو تعديل بعض المعلومات بخصوص الأموال الإلكترونية.

- **مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الإلكتروني:**

قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام أو سوء مراقبة البرامج في حد ذاتها.

- **مخاطر قانونية:**

تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، وأهم تحدي يتمثل في قانون التعاقدات القانونية، إثبات أمن المعلومات، تجريم التقنية العالية، تعاقدات مصرفية إلكترونية، سرية المعلومات.

- **مخاطر فجائية:**

مثل المخاطر التي تؤدي إلى مشاكل في السيولة.

[1] – أديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص15.

- **مخاطر تكنولوجية:**

وتكون عند عدم إلمام موظفي البنوك بالإستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى القصور في أداء العمليات الإلكترونية بشكل صحيح.[1]

الفرع الثاني: وسائل حماية وأمن العمليات المصرفية الإلكترونية

تتطلب العمليات الإلكترونية إضفاء الثقة في نفوس المتعاملين مع المصارف الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بأدوات الدفع الإلكترونية التي توفرها هذه المصارف لتسوية المعاملات التجارية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وذلك بزيادة درجة الأمان في مواجهة محاولات العبث أو سرقة أو تزوير من خلال توفير الحماية لحاملي بطاقات الإئتمان وبطاقات الوفاء الإلكترونية ضد مخاطر سرقة البطاقة أو فقدها أو تزييفها أو تزوير المعطيات المخزنة أو المرسلة، وتتم الحماية بواسطة الطرق التالية:

- **الحماية المادية:**

وتشمل كافة الوسائل التي تمنع الوصول إلى نظم الحماية المادية وقواعدها لأقفال والحواجز والغرف المحصنة وغيرها من وسائل الحماية المادية التي تمنع الوصول إلى الأجهزة الحساسة.

- **الحماية الشخصية:**

تتعلق بالموظفين العاملين على النظام التقني من حيث توفير وسائل التعريف الخاصة بكل منهم، وتحقيق التدريب والتأهيل للمتعاملين بوسائل الأمن، إلى جانب الوعي بمسائل الأمن ومخاطر الإعتداء على المعلومات.

- **الحماية الإدارية:**

ويراد بها سيطرة الإدارة على إدارة نظم المعلومات وقواعدها مثل التحكم بالبرمجيات الخارجية أو الأجنبية على المؤسسة ومسائل الإشراف والمتابعة لأنشطة الرقابة، وسائل التحقيق بإخلالات الأمن، إضافة إلى القيام بأنشطة الرقابة ضمن المستويات العليا ومن ضمنها مسائل التحكم بالإشتراكات الخارجية.

- **الحماية المعرفية:**

مثل السيطرة على إعادة إنتاج المعلومات، وعملية إتلاف مصادر المعلومات الحساسة عند إتخاذ القرار بعدم إستخدامها، بالإضافة إلى أنماط الحماية هذه لابد من الإهتمام بالتوعية الأمنية والتي تعني حماية الحواسيب، البرمجيات، نظام المعلومات والشبكات الموجودة على مستوى البنوك وتوعية المستخدم بأهمية

[1] – رحيم حسين، هواري معراج، **"الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المعارف الجزائرية"**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-2004/12/15، ص3.

الحفاظ على معلوماته وحمايتها، وتعتبر التوعية الأمنية مصدرا مهما في إتمام مفهوم الأمن الشامل بالبنوك، وهي تتحقق بـ:

- وضع القواعد والأنظمة الخاصة بالتعامل مع البيانات في الإدارة.
- تعريف المستخدمين بالمخاطر المحتملة وطريقة إدارتها وتجاوزها.
- حفظ المعلومات بالإعتماد على إجراءات الحماية.[1]

[1] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص88.

خلاصة الفصل الأول

إن مختلف المؤسسات المالية والمصرفية تمارس العمل المصرفي الإلكتروني ذلك لأنه الخيار الأنسب نظرا لأهميته.

وتسود مفاهيم ومستويات خاطئة في تحديد الهدف من البنوك الإلكترونية لأن بعض البنوك اكتفت بإنشاء موقع تعريفي لخدماتها وفروعها، وهو ما قامت به بعض البنوك العربية حيث صممت مواقعها منذ فترة طويلة ومازالت على ذات المحتوى وبدون تطوير لموادها التعريفية، وهذا يعتبر استغلالا سيئا لشبكة الأنترنت وعدم القدرة على الإستفادة من هاته التكنولوجيا.

فالصيرفة الإلكترونية تتجاوز الوظائف التقليدية وتهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة، وعلى هذا الأساس سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر القنوات الإلكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا البنك وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له في سباق الأعمال التجارية الإلكترونية.

وحتى تؤدي البنوك الإلكترونية دورها بفعالية فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الإتصال وحماية شبكة الأنترنت من الإحتيال وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وكذا إقامة رقابة صارمة ضابطة لهذه التعاملات وإلا فإن مساق الرهان يتحول من الرغبة في تعظيم المكاسب إلى وجوب تقليل الخسائر.

الفصل الثاني

أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

تمهيد

إن وسائل الدفع الإلكترونية لا تشبه تلك الوسائل التي تعود الناس على التعامل بها، إلا من حيث كونها وسيلة تستخدم لإجراء الدفعات خلال عمليات الشراء، فبين مفهوم وسائل الدفع بالمعنى التقليدي ووسائل الدفع الإلكتروني للتعامل بها كرديف لوسائل الدفع العادية، ويعتبر العمل المصرفي الإلكتروني من الأمور التي أبرزها التطور التكنولوجي الهائل في مجالات الإتصالات، حيث تم إستحداث وسائل دفع جديدة تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات الصيرفة الحديثة بعصر التكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب الخوض في معرفة التفاصيل المتعلقة به.

يقتضي تحديد أنواع وسائل الدفع الإلكترونية التعرض لتعريفها وأبرز خصائصها وأشكال هذه الوسائل ونختم بعرض مختلف نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية.

إنطلاقا مما تقدم سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الثاني: أشكال وسائل الدفع الإلكتروني.

المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المالية الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

أدى التقدم المعلوماتي في تعزيز الحاجة الى حلول دفع إلكترونية وذلك مع توسع أنواع الخدمات المقدمة إلكترونيا، فأصبحت وسائل الدفع حجر الزاوية لنجاح وتطور الصيرفة والتي إعتمد نجاحها في المراحل الأولى على إستخدام بعض وسائل الدفع المتاحة، ومع التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم استحداث وسائل دفع جديدة تعد أكثر ملائمة للتعاملات المالية والتجارية بين المتعاملين سواء كانوا طبيعيين أو معنويين.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة وسائل الدفع الإلكترونية

إن الواقع الاقتصادي يحتم على الأفراد أو المؤسسات إستخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتهم التجارية أو الخدماتية اليومية سواء فيما بينهم أو بين تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية أو التجارية كما تعددت الابتكارات المالية والمصرفية تعبيرا عن نمط التعامل المصرفي والمالي بشتى أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

1. **تعريف وسائل الدفع**

- **وسائل الدفع التقليدية**

هناك تعاريف لوسائل الدفع التقليدية أهمها:

- عرف duclos thierry وسائل الدفع على أنها: تمثل العمليات البنكية الخاطفة للتحكم البنكي حيث تمثل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الإعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات القرضية أو المؤسسات الإستثمارية.[1]
- كما عرفت بأنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص على إختلاف نوع السند سواء كان شيكات، سند بنكي، بطاقات الدفع، التحويلات البنكية، سندات لآخر، ودور البنكي هنا هو الإشراف على إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحويل الأوراق النقدية التجارية الاخرى بإسم وحساب العميل.[2]

[1] - Duclos Thierry، **''Dictionnaire de la banque''**، Sefi, Bibliographique national du canada, 2éme édition, 1999, p308.
[2] - D'hoir Lauprêtre Catherine, **''Droit du crédit''**, édition ellipses, 1999, Lyon, France, p11.

- **تعريف وسائل الدفع الإلكترونية:**

تمثل وسائل الدفع الإلكتروني أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع إلكترونية ومصطلح إلكتروني يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومیغناطیسیة في تبادل المعلومات وتخزينها.[1]

كما عرفت بأنها كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل: التحويل الإلكتروني للأموال، الشيك الإلكتروني، الكمبيالة الإلكترونية، الدفع بالبطاقة الإلكترونية والدفع بالنقود الإلكترونية.[2]

من جهة اخرى يعرفها البنك المركزي الأوروبي: "بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية" وهذا يعني أن وسائل الدفع الإلكترونية هي عبارة عن تحول معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة) وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الإئتمان.[3]

وتتضمن طريقه الدفع الإلكتروني 5 أطراف وهي:[4]

- **العميل (الزبون):** وهو الطرف الذي يقوم بالدفع إلكترونيا لشراء السلع والخدمات.
- **التاجر (البائع):** وهو الطرف الذي يقوم بالحصول وإستقبال الدفعة الإلكترونية من العميل.
- **المصدر:** وهو المصدر لأداة الدفع الإلكترونية وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية.
- **المنظم:** وعادة تقوم دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الإلكتروني.
- **غرفة التقاص الإلكتروني:** وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال بين البنوك.

الفرع الثاني: نشأة وسائل الدفع الإلكترونية

إن تطوير النقد الإلكتروني من العوامل المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية فلقد أدى إدخال المعلوماتية في مجال وسائل الدفع الى تحول عميق في منظومة التبادل وتنامي في الوساطة وتحول شكل النقد وفي طبيعته وهو ما نتج عنه تحول المؤسسات والآليات والتشريعات.

ولأن الوسائل التقليدية لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الأنترنت.

---

[1] – زهير زواش، **"دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص17.

[2] – احمد بوراس، سعيد بريكة، المرجع السابق، ص203.

[3] – رحيم حسين، **"الاقتصاد المصرفي"**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، منشورات إقرأ، قسنطينة، 2009، ص150.

[4] – ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص،ص46-47.

أين تختفي المعاملات الورقية، تتجلى أهمية وضرورة إبتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية لهذا يتم الدفع إلكترونيا.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية وسائل الدفع الإلكترونية

الفرع الأول: خصائص وسائل الدفع الإلكترونية

تتميز وسائل الدفع بالخصائص الآتية:

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي انه وسيله مقبولة من جميع الدول حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- يتم الدفع بإستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.
- تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.
- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات الخاصة، ويقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم، وشبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بُعد، حيث يتم إبرام العقد بين الأطراف المتباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:[2]

الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك.[3]

---

[1] – احمد بوراس، سعيد بريكة، مرجع سابق، ص204.

[2] – سعيد بريكة، **"واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية (E-Banking) وافاق تطورها في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص140.

[3] – معيزي سعيدة، مرجع سابق، ص16

الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الإلكترونية

إن إتساع نطاق التجارة الإلكترونية يسمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار وسائل الدفع الحديثة، حيث كانت النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية، وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

إلا أن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت، حيث تختفي المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية إبتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية والقيام بمختلف المعاملات الإلكترونية بين الأفراد والمؤسسات، بهذا يتم الدفع إلكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة لاسلكية موحدة عبر الحاسب (Télématique).[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني

- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها عدة مزايا عديدة أهمها: سهولة ويسر الإستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.
- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات، كما انها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبئ يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.
- **بالنسبة لمصدرها:** يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها: الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق city Bank أرباح من حملة البطاقات الإئتمانية سنة 1991 بلغت 1 بليون دولار.

[1] – عمار لوصيف، **"إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى التجربة الجزائرية"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعه منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص30

الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية

تتمثل عيوب وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي:

- **بالنسبة لحاملها:** من أهم المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل، رغبة حاملها لزيادة الإقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية حتى وإن كانت الفائدة مرتفعة مما يجعله عاجزا عن سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وإرتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها مما يؤثر على الأسرة المستدينة عن طريق هذه البطاقات مما يجعل الأسرة تحت وطأة هذه الديون الضخمة، وبالتالي إلزام حامل البطاقة بسداد ما تم شرائه عن طريق إستخدام هذه البطاقة حتى لو سرقت منه.
- **بالنسبة للتاجر:** التاجر الذي يقبل بالبطاقات يحقق حدا كبيرا من الأمان وحماية قوية للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات ولكن البنك لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد، بالإضافة إلى أن إستخدام بطاقات الإئتمان ينشط التجارة ويرفع من نسبة البيع عند التاجر ذلك لأن حامل البطاقة لا يشعر بما أنفقه من خلال البطاقة على عكس ما قد يشعر به عندما يشتري السلع بالنقود الورقية، إلا أنها تحمي التاجر من السرقات التي قد يسبب بها موظفي المحاسبة لديهم.
- **بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

مما سلف ذكره حول مميزات وعيوب البطاقات البنكية سنلخصها في الجدول الآتي:[1]

[1] – محمد عبد حسين الطائي، **"التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010، ص187.

جدول 4 يمثل: مزايا وعيوب البطاقات البنكية

الجهات	المزايا	العيـــــوب
حامل البطاقة	– سهولة ويسر الاستخدام. – الأمان وتفادي السرقة والضياع. – توفير فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترات محدودة. – إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.	– زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية. – عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
التاجر	– تعد أقوى ضمان لحقوق البائع. – تساهم في زيادة المبيعات. – نقل عبئ متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك والشركات المصدرة.	– قد تؤدي مخالفة أو عدم إلتزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه ووضع إسمه في القائمة السوداء ما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.
مصدر البطاقة	– تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسومات والغرامات.	– خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم.

المصدر: محمد عبد حسين الطائي، **"التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010، ص187

المبحث الثاني: أشكال وسائل الدفع الإلكتروني

قد يتم تحديد نوع البطاقة تبعا لمؤسسة الإصدار، وتسمى بطاقة الإعتماد في حال صدورها عن مؤسسة تجارية أو مالية، وتدعى بطاقة مصرفية إذا صدرت عن مصرف، كما يتم تحديد نوع البطاقة إستنادا لوظيفتها مثل بطاقة السحب النقدي، إستنادا للوفاء مثل بطاقة الوفاء ويمكنها منح حاملها إئتمانا، أو تقوم البطاقة بضمان الشيكات وتسمى بطاقة ضمان الشيكات.

المطلب الأول: البطاقات الإئتمانية المصرفية (Electric credit cards)

الفرع الأول: تعريف و نشأة وخصائص البطاقات الإئتمانية

أولا: تعريف بطاقة الإئتمان

تعددت التعاريف الخاصة ببطاقات الإئتمان ومن هذه التعريفات:

أن بطاقة الإئتمان هي عقد يتعهد بمقتضاه مصدر البطاقة بفتح الإعتماد بمبلغ معين لمصلحة شخص آخر هو حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية التي ترتبط مع مصدر البطاقة بعقد تتعهد فيه بقبولها الوفاء بمشتريات حامل البطاقات الصادرة عن الطرف الأول، على أن تتم التسوية النهائية بعد كل مدة محددة.[1]

كما عرفت بأنها البطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك، تحل محل النقود في مختلف الإلتزامات.[2]

وهي كذلك بطاقات مدفوعة سلفا تكون القيمة المالية مخزنة فيها ويمكن إستخدام هذه البطاقات للدفع عبر الأنترنت وغيرها من الشبكات كما يمكن إستخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية.[3]

ثانيا: النشأة

البطاقة كتابة هي كلمة عربية تعني الورقة ومن ثم تطورت البطاقة وأصبحت تصنع من المعدن ثم صنعت من البلاستيك وهي قطعة مستطيلة 5،5 سم x 8 سم تقريبا، مكتوب عليها بحروف إسم حاملها وتاريخ إصدارها وإسم مصدرها وشعاره وتاريخ نهاية صلاحيتها، ومطبوع عليها طباعة شفافة تحمل شعار المنظمة التابعة لها وشعار الشبكة الحاسوبية، ويوجد خلفها شريط ممغنط مسجل عليه معلومات عامة.

---

[1]– زهير بشنق، مرجع سابق، ص،ص141–142.

[2]– هبة مصطفى كافي، **"التجارة الإلكترونية"**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص140.

[3]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص47.

كما ظهرت هذه البطاقات لأول مرة سنة 1914 عندما أصدرت (شركة البترول الأمريكية) بطاقات بلاستيكية لعملائها لتسوية حسابات مشترياتهم في نهاية كل مدة محددة، كما إتسع نطاق إستخدام هذه البطاقات على يد البنوك وهي بدورها أصدرت بطاقات بلاستيكية لعملائها لتسهيل مشترياتهم اليومية، كما ظهرت هذه البطاقات المصرفية في عام 1950 بقيام بنك (ناشيونال فرانكلين) بنيويورك بإصدار بطاقات (National Credit Card Club) وهكذا إنتشرت في باقي العالم وأصبحت تعرف بالبطاقات البلاستيكية أو البنكية.[1]

ثالثا: خصائص بطاقات الائتمان

بناء على ما سبق فإن بطاقة الإئتمان تحمل بعض المميزات والخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع الأخرى وهي كالآتي:

- **أداة إئتمانية إلكترونية:** حيث يقوم البنك مصدر البطاقة بسداد قيمة ما يحصل عليه الحامل من سلع وخدمات أن يقوم الأخير بسدادها لاحقا للمصدر على دفعات حسب الإتفاق، وتعد أداة إلكترونية لكونها ليست مجرد بطاقة ورقية أو بلاستيكية وإنما تحتوي على شريط ممغنط ورقاقة حاسوبية تخزن فيها المعلومات.
- **أداة وفاء وضمان:** وهي أداة وفاء كونها تمكن حاملها من تقديمها للتجار كمقابل لثمن مشترياته بدلا من دفع الثمن نقدا، وأداة ضمان كونها توفر للتجار ضمانا لإستيفاء ثمن مبيعاتهم مباشرة في حساباتهم المصرفية دون عناء، وتعطي لهم الحماية من إعسار المشتري أو سرقة النقود.
- **وسيلة فعالة ومرنة للسداد:** وذلك لسهولة حملها وإستخدامها فضلا عن قلة تعرضها للسرقة والضياع، الشيء الذي جعلها تمتاز بسهولة التداول على المستوى المحلي والعالمي.
- **أداة مصرفية متعددة الأطراف:** يتطلب التعامل بها 3 أشخاص (مصدر البطاقة والحامل والتاجر)، وكل طرف فيها يرتبط مع الطرف الآخر بعقد مستقل عن الآخرين يترتب عليه إلتزامات وحقوق مستقلة عن تلك التي تترتب عند غيره، فالعقد الذي يبرمه مصدر البطاقة مع الحامل مستقل عن العقد الذي يبرمه مع التاجر.
- **توفر لحاملها عنصر الأمان:** وذلك لعدم إستخدامها من قبل الغير عند ضياعها أو سرقتها لإحتوائها على الرقم السري الذي لا يعلمه إلا صاحبها.

[1] – أديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص9.

- **أداة لسحب النقود:** أي أنها تستخدم في سحب النقود من آلات السحب أو من فروع البنوك المشاركة في عضوية البطاقة وهي بذلك تعد كأنها حافظة نقود.
- **تحقق إيرادات وفائدة للجهة المصدرة لها:** وهي تتمثل بالعمولة التي تحصل عليها من التاجر مقابل التسجيل بسداد ثمن مشتريات ومن العميل مقابل الإئتمان الممنوح له أو من التأخر في السداد.
- **مقبولة على نطاق واسع:** محليا وعالميا لدى الأفراد والشركات والتجار والبنوك حيث تعتبر العلامة المسجلة للمنظمة الدولية مصدر قوة وقبول للبطاقة.[1]

الفرع الثاني: أنواع البطاقات

تنقسم البطاقات الإئتمانية المصرفية الى:

أولا: بطاقة الائتمان (Credit card, Carte de Crédit)

وهي البطاقات التي تسمح لحاملها الحصول على إئتمان، يستطيع المستهلك شراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا، فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام بإقتراضه (شراءه) في نهاية الشهر، فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض إلى الشهر التالي، ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين.

وقد ظهرت هذه البطاقات في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا (Visa) وماستر كارد (Master Card)، وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ معينة وفي هذا النوع يكون حامل البطاقة مخيرا بين التسديد الكلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الإستفادة أو تسديد جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة، لذلك سميت ببطاقة الإئتمان المتجددة (Renewable credit card)، وتتميز بأنها توفر كل من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها مقابل الخدمات أو فوائد التأخير، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لسمعة العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة.[2]

ويسمى هذا النوع بالبطاقات الإئتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل بإستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل الى 4.1% ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك.

---

[1] – سحنون خالد، **"تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك، دراسة حالة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقأيد، تلمسان، 2016/2015، ص،ص 154-155.

[2] – زهير زواش، مرجع سابق، ص26.

ثانيا: بطاقة الصرف البنكي (Charge card)

وهي بطاقة غير متجددة إذ يجب أن يتم سدادها خلال فترة زمنية محددة متفق عليها بين البنك والزبون وعادة لا تتعدى الشهر، كما يطلق عليها بطاقات الصرف الشهري (Charge cards)، ويتقاضى البنك عادة عمولة سحب نقدي مقداره 4%، وتسمى كذلك ببطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب.[1]

والفرق الأساسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد بإستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (إئتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة، ولكل عميل سقف للقرض يحدده العقد ويسمى خط الإئتمان، ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 10 أيام من تاريخ إستلامه لها، وفي حالة التأخر في الوفاء يتحمل صاحبها فائدة أو غرامة تأخير تحدد نسبتها مسبقا.

أما في حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه، وتعتبر أمريكان اكسبريس (American Express) ودينار كلوب (Dinars Club)، من أهم المؤسسات المصرفية الكبرى المصدرة لهذا النوع من البطاقات.

ثالثا: بطاقة الخصم الفوري (Debit Card)

كما تسمى أحيانا ببطاقة الحسم المباشر أو بطاقة الوفاء وهي بطاقة تصدر دوما عن المصرف، وتعطى هذه البطاقة للعميل الذي يكون له حساب في ذلك البنك، وتكون هذه البطاقة أداة وفاء، وبذلك يكون رصيد الحساب المصرفي شبيه بضمان نقدي، ويقوم المصرف بالسحب المباشر من حساب العميل فور ورود فاتورة العملية التي قام بها حامل البطاقة من المورد.

وهذا النوع من البطاقات لا ينطوي على إئتمان فعلي، لذلك نرى أنه من عدم الدقة أن تسمى مثل هذه البطاقات ببطاقة إعتماد، وهذا ما درج عليه الإصطلاح الإنجليزي ليدعوا هذه البطاقة بـ: Debit Card، أي بطاقه الدين، ولكن تسمية هذه البطاقة في اللغة العربية ببطاقة إعتماد ليس من قبيل الخطأ لأن الحامل قد يستفيد من إعتماد قد يفتحه له المصدر أحيانا إذ أن بعض مصدري هذه البطاقات وبناء على الثقة التي يتمتع بها عملائهم يسمحون للحامل سحب أموال بواسطة البطاقة وبحدود معينة تفوق تلك المودعة في حسابه بواسطة

[1] – أديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص10.

البطاقة وحتى حد معين ولا يقوم المصرف بهذا التصرف إلا ليقينه الكامل في الوضع المالي المتين ولثقته بأن عميله إن تعرض لمثل هذه المخاطر فإنه سوف يلتزم بإعادة الأموال المسحوبة.[1]

رابعا: بطاقة السحب الآلي (Cash card)

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، وهي بطاقة وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ATM ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى مثل:

شراء سلع وخدمات ثم الحسم مباشرة من الحساب عن طريق ما يسمى بالنقاط، وتتعدد أنواع الصرافات الآلية،[2] فمنها ما يسمح بعملية التحويل والاستطلاع عن الرصيد والسحب، ومنها ما يسمح فقط بالسحب والاستطلاع على الرصيد بعد العملية كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول 5 يمثل: الخدمات وتقنيات الموزع الآلي للأوراق D.A.B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق D.A.B	-يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب. -يوجد في البنوك، الشوارع، أماكن أخرى. -يعمل دون إنقطاع.	- جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة. - هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	- تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص148

خامسا: بطاقة الأنترنت (Internet Card)

تم إصدار مثل هذه البطاقات عن طريق شركات منها: Cashu و Visa Card و Master Card، وهي خاصة بالتسوق عبر الأنترنت، وهذه البطاقة تختلف عن بطاقة الإئتمان الأخرى في أنها لا يمكن إستخدامها إلا في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، كما أنها محددة بمبالغ صغيرة نوعا ما.[3]

[1] – حوالف عبد الصمد، **"النظأم القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص102.

[2] – معيزي سعيدة، مرجع سابق، ص،ص23-24.

[3] – نفس المرجع، ص24.

وتوفر بعض المواقع خدمة مشابهة بهذه الخدمة على شبكة الأنترنت تعرف بإسم الحسابات الشخصية مسبوقة الدفع Prepaid Personal Account، حيث يقوم المشتري بفتح حساب له على الموقع بأي مبلغ، وبعد قبول هذا العميل يتم تسجيله كعميل لهذا الموقع، بحيث يحدد العميل لنفسه إسم المستخدم Username، وكلمة السر Password، ثم يتم إعطاءه رقم حساب خاص به من Master Card أو أي موقع مشابه، كما يحدد للعميل ميعاد إنتهاء العمل به، وبالتالي إن العميل يستطيع أن يشتري أي منتج من أي موقع على شبكة الأنترنت يقبل التعامل مع هذه الأنظمة.

ولقد تم تطوير هذه الخدمة على وجه الخصوص للعملاء الذين لا يريدون التعامل عن طريق بطاقات الائتمان الخاصة بهم على شبكة الأنترنت.[1]

الشكل 4 يمثل: التقسيم الأساسي للبطاقات البلاستيكية

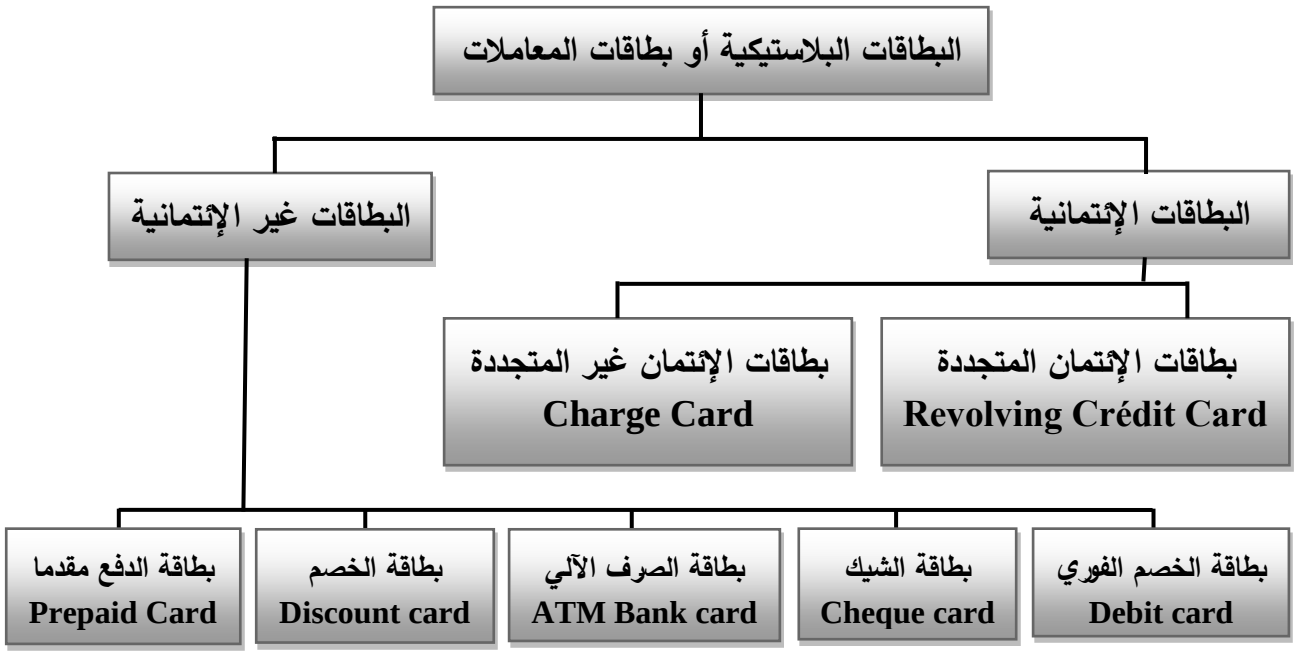

المصدر: ثناء على القباني وآخرون، **"النقود البلاستيكية وأثر المعاملات على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية"**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006، ص26

المطلب الثاني: البطاقة الذكية (Smart Card)

الفرع الأول: تعريف البطاقة الذكية

ظهر هذا النوع من البطاقات عام 1974 في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مشاكل السرقة التي عرفتها البطاقات الإئتمانية كما تعد البطاقة الذكية أكثر دقة من البطاقات الاخرى.[2]

[1] – هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص،ص 145-146.

[2] – أديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص10.

وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية في حجم بطاقة الإئتمان، مزودة بشريحة قادرة على حفظ معلومات أكثر ومزودة بشريط مغناطيسي تخزن فيه المعلومات حول العديد من التطبيقات العملية مثل: السجل الصحي، النقل، المواصلات وغيرها.[1]

وتحتوي هذه البطاقة على إسم المستهلك، العنوان، تاريخ حياة العمل المصرفية، البنك المصدر، وتتميز البطاقة الذكية بحماية أكبر ضد إساءة الاستخدام لأن المعلومات التي تحتويها مشفرة لذا شاع إستخدامها كثيرا في أوروبا وأستراليا واليابان.[2]

وللبطاقة قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية كما تعتبر ناظمة معلوماتية إلكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية وهي اليوم واحدة من وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية، وتختلف أحجام التخزين من شريحة إلى أخرى بالبطاقة الذكية فتتنوع من 1 كيلوبايت إلى 1 ميجابايت.

الفرع الثاني: أنواع البطاقات الذكية

هناك نوعان من البطاقات الذكية وهما:

أولا: البطاقات المتصلة:

وهي التي عند إستعمالها يجب إتصالها مع قارئ للبطاقات الذكية Smart Card Reader حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

ثانيا: البطاقات غير المتصلة

حيث تتم عملية تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لاسلكيا من قبل الأنتين الفحمي الموجود عليها، وهي مفيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة، وكما تتطلب من المستخدم إدخال كلمتي المرور والمستخدم صحيحين، حيث تعطيهما المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، كما تخزن المعلومات بطريقة مشفرة.

كما يمكن للبطاقة الذكية أن تحتوي على صور حاملها في أحد أوجهها، كل ذلك يعطيها المزيد من الأمن والتفوق على بطاقات الإعتماد لمنع السرقة والإحتيال من قبل كلا الطرفين المشتري والبائع.

[1] – وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص180.

[2] – محمد عبد الله شاهين محمد، **"التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو"**، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017، ص259.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب وأسباب اختيار استعمال البطاقة الذكية

أولا: مزايا البطاقات الذكية

تتميز البطاقات الذكية بمزايا تميزها عن غيرها من البطاقات حيث يمكن حصرها في الآتي:

- تستخدم كبطاقة إئتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل.
- إدارتها مصرفيا حيث لا يمكن للعميل أن يستعملها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.
- وجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الإلكترونية مما يجعل تزويرها أو التلاعب فيها مستحيلا لإعتمادها على تكنولوجيا شديدة التعقد أو التخصص.[1]

ثانيا: عيوب البطاقات الذكية

- نقص البنية التحتية التي تدعمها فلا تحتوي جميع المتاجر والمطاعم على أجهزه لقراءتها.
- تكاليف إصدار البطاقة الذكية مرتفعة عن باقي البطاقات البلاستيكية.
- عدم إنتشارها بشكل كبير في الدول العربية وذلك لعدم معرفة أهميتها وقيمتها كوسيلة لشراء إحتياجاتهم دون إستخدام النقود الحقيقية.[2]

ثالثا: أسباب اختيار استعمال البطاقة الذكية

- تناقص تكلفة البطاقة الذكية، حيث أصبحت تكلفة الوحدة الواحدة منها بحدود 2.5 دولار.
- تزايد المخاوف حول إحتمالات التزوير التي ترافق إستعمال نظم البطاقات الإعتيادية.
- تعاظم الإهتمام بالتعامل عن بعد عبر الهواتف والحواسيب الشخصية.
- البحث عن فرص جديدة لتحقيق الإيرادات ليس فقط من قبل المصارف ومجهزي الخدمات المالية، بل حتى من قبل شركات الإتصالات والحواسيب ومجالات إستخدام البطاقات الذكية المتعددة، ويمكن تحويلها الى حافظة نقود إلكترونية، أو إلى بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية، كما قامت شركة Sun Micro System الإلكترونية الأمريكية بتطوير البطاقات ليستخدمها مشتركوا الشبكات الإلكترونية لتعريف هويتهم والحصول على بريدهم الإلكتروني بدلا من إستخدام الشفرات والرموز التي تكون غير آمنة.

[1] – وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص180

[2] – عيوب البطاقات الذكية، مقال منشور على الموقع: http://www.vapulus.com، تاريخ الزيارة: 2020/04/04، على الساعة: 19:47.

وتجدر الإشارة هنا بأن أعوان البنوك يستخدمون البطاقة الذكية مع الرمز السري لإمضاء أوامر الدفع العالمية التي تمر عبر أكبر شبكة عالمية Swift لنقل الأموال والتي تربط أكثر من 90% من بنوك العالم، ومثال ذلك بطاقة موندكس Mondex Smart Card التي ظهرت سنه 1990 وهي منتج لمؤسسة ماستر كارد العالمية إذ تكتسب القبول على الأنترنت.[1]

المطلب الثالث: الشيك الإلكتروني

يعد الشيك من وسائل الدفع الأكثر قبولا وإنتشارا بعد النقود الورقية والمعدنية على الإطلاق يمكن المستفيد من سحب ما يقابله من سيولة نقدية للمصدر له، وغالبا ما يكون الشيك بمختلف الأنواع، وهو عبارة عن وثيقة قانونية على شكل ورقة صغيرة ولمواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية والإستفادة من إمتيازات الشيك تم تطوير ما يعرف بالشيك الالكتروني.

الفرع الاول: تعريف الشيك الإلكتروني

هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الأنترنت أو شبكات الإتصال الأخرى ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

وهو كذلك أمر بدفع مبلغ معين من الساحب إلى المسحوب عليه لفائدة طرف ثالث وهو المستفيد بطريقة إلكترونية، فبعد أن يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني ويقوم بتوقيعه إلكترونيا مشفرا يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع، هذا الأخير يقوم بالتوقيع عليه كذلك كمستفيد ويرسله إلى جهة التخليص، ويحتوي الشيك الإلكتروني على البيانات التالية: رقم الشيك، إسم الدافع، رقم حساب الدافع، إسم البنك، إسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدفع، والتظهير الإلكتروني لشيك المستفيد.

فقد أوضحت الدراسات الأمريكية أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من 560 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل شيك، وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3% سنويا، كما بينت الدراسات

[1] – هبة مصطفى كامل، مرجع سابق، ص149.

الأخرى إمكانية تخفيض تكلفة تشغيل الشيك إلى 25 سنتا بدلا من 79 سنتا، وهو ما يحقق وفرا يزيد عن 250 مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة فقط.[1]

الشكل 5 يمثل: نموذج عن الشيك الإلكتروني

المصدر: منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص49

الفرع الثاني: إجراءات إستخدام الشيك الإلكتروني

تتم عملية إستخدام الشيك الإلكتروني عبر المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** إشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك، حيث يتم فتح حساب جاري خاص بالمشتري أو يتم الإتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري بأي حساب جاري متفق عليه، ويتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.
- **المرحلة الثانية:** إشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها، حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري أو الربط مع أي حساب جاري للبائع ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله على قاعده بيانات جهة التخليص.
- **المرحلة الثالثة:** فيها يقوم المشتري بإختيار السلعة التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى جهة التخليص، ويتم تحديد السعر الكلي والإتفاق على أسلوب الدفع.
- **المرحلة الرابعة:** يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني ويقوم بالتوقيع الإلكتروني المشفر ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع.
- **المرحلة الخامسة:** يقوم البائع بإستلام الشيك الإلكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله الى جهة التخليص.

[1] – منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص49.

- **المرحلة السادسة:** تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات، وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية.

الشكل 6 يمثل: مراحل التعامل بالشيك الإلكتروني

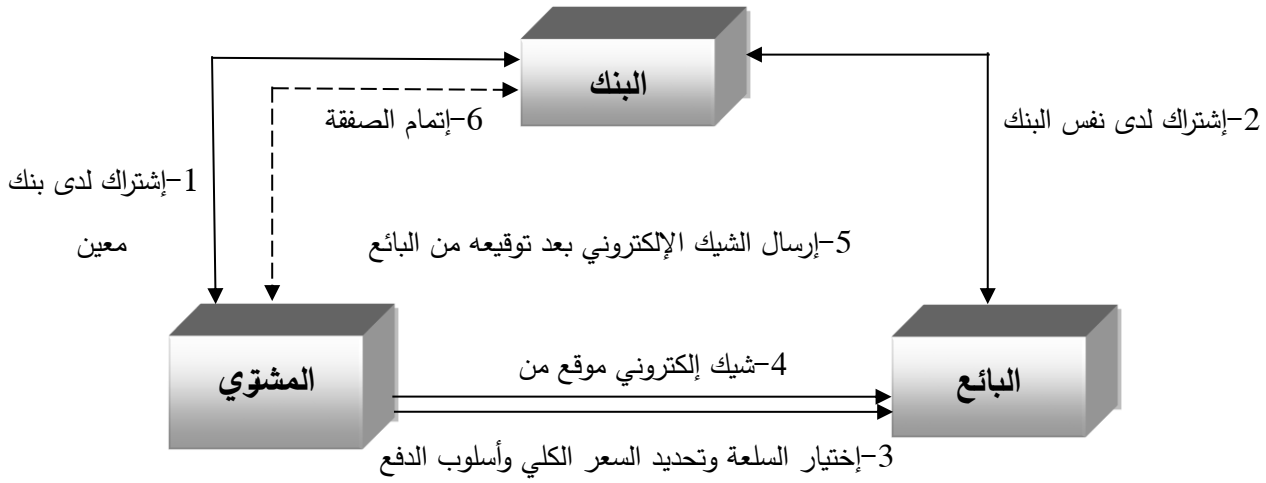

المصدر: محمد الصيرفي، **"الإدارة الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص471.

إن التعامل بالشيك الإلكتروني يتم عن طريق 3 أطراف متمثلة في كل من: مصدر الشيك، وحامل الشيك، وكذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد والمتمثل في حامله، والذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الأنترنت، حيث يتم التحقق من سلامة البنك والتوقيع الإلكتروني وبعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله وإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامله بعد الصرف وتحويل المبلغ.

الفرع الثالث: مميزات وعيوب الشيك الإلكتروني

أولا: مميزات الشيك الإلكتروني

- أنها وسيلة المعاملات التجارية والمالية عبر شبكة الأنترنت.
- يتوفر في إستخدامها درجة كبيرة من الأمان وذلك نظرا لقيام جهة التخليص بالتأكيد من التوقيعات الإلكترونية لكل من البائع والمشتري وكذلك التأكد من الأرصدة الخاصة لكل منها ومتابعتها.
- أنها تعتبر وسيلة لإثبات العمليات التجارية التي تمت بين البائع والمشتري وذلك لأنه يتم السحب من خلال الأرصدة الموجودة بالفعل للمشتري لدى البنك جهة التخليص.

ثانيا: عيوب الشيك الإلكتروني

- إمكانية تزوير التوقيع الإلكتروني لأحد العملاء (المشتري) من جانب اللصوص والمحتالين، وبالتالي يكون في إمكانهم الحصول على بضائع من البائعين دون دفع قيمتها ومن ثم يتم حسابها على العميل الذي يتم تزوير توقيعه الإلكتروني.
- إلزامية إشتراك كل من البائع والمشتري لدى نفس جهة التخليص وفتح حسابات جارية لكل منهما في نفس الجهة، وهذا قد يمثل صعوبة أحيانا بالنسبة لكلا الطرفين.[1]

المطلب الرابع: النقود الإلكترونية

هي وسيله الدفع والسداد المستخدمة في مجال التعامل مع البنوك الإلكترونية وتعكس النقود الإلكترونية مستوى التطور الذي وصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المصرفية.

الفرع الاول: تعريف النقود الإلكترونية

هناك أكثر من إسم للنقود الإلكترونية ويطلق عليها النقود الرقمية أو العملة الرقمية Digital money، وقد يطلق عليها النقدية الإلكترونية Electronic e-cach.

وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن جدا على "الهارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل، يستخدمه في إتمام عمليات البيع أو الشراء والتحويل وغير ذلك من العمليات.[2]

والنقود الإلكترونية قد تكون مخزنة في القرص الصلب في حاسوب المستخدم وقد تكون مخزنة في البطاقة الذكية Smart card.[3]

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.[4]

كما تعرف على أنها بديل العملات والنقود الورقية.[5]

---

[1] – هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص137.

[2] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص251.

[3] – محمود محمد أبو فروه، **"الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص64.

[4] – اديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص152.

[5] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص152

وفي الواقع فإننا نستطيع أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

الفرع الثاني: إجراءات استخدام النقود الإلكترونية

تتكون دورة إجراءات النقود الإلكترونية على مجموعة من المراحل حيث:

المرحلة الأولى: قيام العميل (المشتري) بشراء 3 عملات إلكترونية من المصرف الذي يقوم بإصدارها، ويتم تحميل هذه العملات على الكمبيوتر الخاص بالمشتري، وتكون في صورة وحدات عملة صغيرة القيمة، ولكل وحدة رقم خاص أو علامة خاصة من المصرف المصدر، وبالتالي تعمل هذه العملات الإلكترونية محل العملات العادية وتكون بنفس القيمة المحددة عليها وتسمى Tokens.

المرحلة الثانية: عند قيام المستخدم بالشراء من بائع يتعامل بالعملات الإلكترونية، يقوم المشتري بإختيار السلع ومعرفة أسعارها، ثم يقوم بإصدار الأمر عن طريق الكمبيوتر بدفع قيمة مشترياته بإستخدام العملات الإلكترونية المسجلة على الكمبيوتر الخاص به.

المرحلة الثالثة: يتم نقل العمولات الإلكترونية من خلال المصرف المصدر لها الذي يقوم بالتأكد من صلاحية العملات وعدم تزييفها أو نسخها ويقوم بتحميلها على الكمبيوتر الخاص بالبائع، ويظهر لدى البائع زيادة في قيمة النقدية بالمبلغ الذي تمت إضافته مقابل شراء الأصناف المحددة في طلب شراء المشتري.

المرحلة الرابعة: يمكن للبائع تحويل العملات الإلكترونية المتاحة لديه إلى عملات حقيقية من خلال المصرف المصدر.[1]

الفرع الثالث: خصائص وأنواع النقود الإلكترونية

أولا: خصائص النقود الإلكترونية

يمكن تقسيم خصائص النقود الإلكترونية الى خاصيتين أساسيتين هما:

1. **خصائص عملية متعلقة بالاستخدام:** ونلخصها في التالي:

- تحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.
- تسمح بالتحويل عن بعد إلى عملة اخرى.
- النقود الإلكترونية متكاملة مع الأنظمة المختلفة للمؤسسات.

[1] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص 252.

- تناسب كل العمليات مهما كانت قيمتها صغيرة أم كبيرة.
- تكلفة التعامل بها ضئيلة.
- قابليتها للإنقسام من أجل تيسير المعاملات المحدودة القيمة.
- إتاحة التعامل بها في كل ظرف ووقت رغم إختلاف الزمن من بلد لآخر.
- السرية في التعامل بها.

2. **خصائص متعلقة بإحتياطات الأمان:** يرتبط عنصر الأمان في النقود الإلكترونية بنظام التشفير للمعطيات والمعلومات المتعلقة بالتعامل النقدي، ورغم الإجتهادات المتواصلة من قبل الخبراء في مجال حماية النقود الالكترونية إلا أن إجتهاد القراصنة لا يقل حجما عن إجتهادهم، وبالتالي فإن الصراع يبقى قائما بين الطرفين، ومنه فإن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان يتطلب توفر عدة خصائص في النقود الإلكترونية نذكر منها:

- القدرة على العمل في جميع الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بها.
- تحقيق الثقة في التعامل بها بحيث يصبح من المستحيل إنكار المتعامل بها لقيامه بالدفع أو السحب بعد إتمامه.
- السماح بتحقيق كل طرف من أطراف التعامل من حقيقة وهوية الطرف الاخر.[1]

ثانيا أنواع النقود الإلكترونية

يوجد نوعان من النقود الالكترونية نذكرها على النحو التالي:

1. **النقود الالكترونية الإسمية:** حيث تحتوي وحدة النقد الإلكتروني على معلومات تتعلق بهوية كل الأشخاص الذين تداولوها، وهي في هذا تشبه بطاقات الإئتمان، حيث يستطيع المصرف أن يقتفي أثر وحدة النقد التي أصدرها أثناء تداولها.
2. **النقود الإلكترونية غير الإسمية:** حيث يتم تداولها دون الإفصاح عن حاملها، إلا إذا حاول شخص ما أن ينفقها أكثر من مرة واحدة.

وهناك نوعان من عمليات تداول النقود الإلكترونية وهما:

- **عمليات تتدخل فيها المصارف:** حيث تتطلب عملية تداول وحدة النقد الإلكتروني بين الطرفين تدخل المصرف لإعتمادها أو تعزيز إصدارها، ويعرف هذا النوع باسم Online E-cash.
- **عمليات تعرف باسم Offline E-cash:** حيث يتم تداول وحدات النقد الإلكتروني بين الأطراف المختلفة دون تدخل المصارف، وهي تشبه في هذا عمليات تداول النقد العادي.[2]

[1] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص153.

[2] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص253-254.

المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المالية الإلكترونية

تعد التسوية والتحويلات المالية القاعدة الأساسية لممارسة الصيرفة والتجارة الإلكترونية محليا ودوليا، فلا تحيا هذه الأنشطة بدون هذه الأنظمة التي تستخدم مختلف أنواع الشبكات ونظم الأمن لحماية التبادلات التجارية بين الأطراف المتعددة.

المطلب الأول: نظام التحويلات المالية EFT

الفرع الأول: تعريف نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT)

نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية Permission لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة Debit و Credit، إلكترونيا عبر الهواتف Telephone و أجهزة الكمبيوتر Computers و أجهزة المودم Modems عوضا عن إستخدام الأوراق.

وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية ACH (Automatic clearing house)، وهي شبكة تعود ملكياتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية منذ عام 1978 أصبحت مؤسسة EFT أي EFT Corporation تتيح للشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونيا عبر دار المقاصة الآلية ACM.[1]

ويعرف كذلك هذا النظام على أنه آلية تقوم بها البنوك في العصر الحديث تسهل بمقتضاها عملية سير المدفوعات الإلكترونية، مثل إشعارات التحويل بين البنوك وعمليات الإيداع المباشرة لرواتب العاملين في حساباتهم بالبنك، وتكون هذه التحويلات إما مناسباتية مثل تسديد الفواتير، الأجور، الخدمات، تسيير الخزينة، وإما دورية عن طريق عمليات تحويل دورية لحساب نفس المستفيد.

وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل:

- خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند إستحقاقها Direct debosit of paychecks.
- خدمة تحصيل الأقساط Scheduled payments.

[1] – منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص37.

الفرع الثاني: إجراءات عمليات التحويلات الإلكترونية للأموال

يتم تنفيذ عمليات التحويل الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة (التاجر) ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا، أو أسبوعيا، أو شهريا)، إلا أن نموذج التحويل الإلكتروني يختلف عن الشيك في صلاحيته لأكثر من عملية واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم البرمجيات اللازمة للتحويلات ولإتمام عملية التحويل الإلكتروني.

1. **وجود وسيط:** يقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط Médiator، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية ACM التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إن كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم إقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.
2. **عدم وجود وسيط:** ويكون في حالة تنفيذ التحويلات المالية الإلكترونية دون المرور بوسيط، ولكن لإتمام هذه العملية في غياب الوسيط يتطلب ذلك على العميل إمتلاك برمجيات خاصة التي تسمح بإجرائها، حيث تكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر (وفي هذه الحالة يقوم العميل بإعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر)، ثم يقوم التاجر بإرسال الإعتماد إلى دار المقاصة الآلية والتي بدورها ترسل الإعتماد إلى البنك لإقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

الفرع الثالث: منافع نظام التحويلات الإلكترونية

لنظام التحويلات الإلكترونية عدة منافع نذكر منها:

- **تنظيم الدفعات (On time payments):** حيث يكفل الاتفاق على وقت إقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية، تنظيم عمليات الدفع دون أي شك في إمكانية السداد في الوقت المحدد.
- **تيسير العمل (Convenient):** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.
- **السلامة والأمن (Safty & Security):** أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.

- **تحسين التدفق النقدي (Improve cash flow):** رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا، وموثوقية التدفق النقدي إلى جانب سرعة تناقل النقد.
- **تقليل الأعمال الورقية (Reduce paperwork):** يتمثل ذلك في تقليل الإعتماد على النماذج الورقية، والشيكات التقليدية وغيرها من الأعمال الورقية.
- **زيادة رضى العملاء (Promotes customers satisfaction):** تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وإنخفاض كلفتها تحقيق رضى العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.[1]

المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية ACH

الفرع الأول: تعريف نظام المقاصة الإلكترونية ACH

يعرف نظام المقاصة على أنه شبكة تعود ملكيتها وحق تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، وتعمل على تبادل المعلومات والتي تشمل كلا من البيانات ورموز الشيكات وخدمات تحصيل الشيكات.

كما عرفت بأنها نظام دفع الحوالات خلال يوم أو يومين والذي تم تطويره أصلا للحوالات الصغيرة والمدفوعات المتكررة بين الشركات والمستهلكين، وتم تطوير هذا النظام سنة 1974، وهو نظام غير مكلف يستخدم عادة لإيداع الأموال في الحسابات الفردية، ودفع الرواتب، وإستحقاقات التقاعد، وبعض الشركات مثل شركة التأمين.

يعتبر هذا النظام أكثر شيوعا كونه يتم تشغيله بين البنك والبنوك الأخرى، ويعتبر هذا لنظام الأفضل والأكثر إستعمالا نظرا للمرونة والقدرة على إستيعاب المعلومات المطلوبة للتعامل من نظام التحويلات المالية. [2]

كما عرفت بأنها أحدث وسائل الدفع في تاريخ محدد ولصالح شخص محدد بناء على طلب العميل، حيث يتم من خلالها تحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب الأشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي فرع بنكي في الدولة، والآن أصبحت تتم خدمات مقاصة الدفع الإلكتروني للتسوية الإلكترونية في المدفوعات.[3]

---

[1] – هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص167.

[2] – عبد الهادي مسعودي، مرجع سابق، ص95.

[3] – أحمد عبد الله العوضي، **"العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الكويت، العدد 6، 2010، ص،ص168-169.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك، إذ سيمكن البنوك المحلية من تقديم خدمات أفضل للعملاء، حيث تمكنها التسوية الفورية من دفع وتحصيل الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها.[1]

الفرع الثاني: آلية عمل المقاصة الإلكترونية وأدوات الدفع المعالجة

أولا: آلية عمل المقاصة الإلكترونية

بما أن المقاصة الإلكترونية هي عملية تبادل المعلومات والبيانات والصور والرموز الخاصة بالشيكات بشكل إلكتروني وبوسائل تقنية آمنة وحديثة، وذلك من قبل المقاصة الإلكترونية، وتتم آلية العملية بالكيفية التالية:

يتم إجراء مسح للشيك الورقي المطبوع وبشكل ضوئي أثناء تسلمه من قبل الموظف في البنك، بحيث يتم إرسال صورة إلكترونية خاصة بالشيك إلى المقصورة الرئيسية الخاصة بنظام المقاصة المركزي، ومن ثم إلى البنك الذي يطلب هذا الشيك، حتى تتم عملية المصادقة فنيا ومالية على عملية صرف الشيك.

تلك العملية والآلية تتم بشكل سريع حيث يتم الإجابة إلكترونيا بشكل آني وفوري حول قرار القبول أو الرفض بالنسبة للصرف من البنك المسحوب عليه الشيك، ثم إلى البنك المركزي وبعدها إلى البنك المستفيد حتى يتم القرار نهائيا بصرف الشيك أو إرجاعه.[2]

ثانيا: أدوات الدفع المعالجة

وسائل الدفع التي يمكن معالجتها بنظام المقاصة الإلكترونية هي كالآتي:

- **الشيكات:** نظمته المادة 492 من القانون التجاري الجزائري، وهو عبارة عن أمر من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه، يأمر بدفع مبلغ من النقود بمجرد الإطلاع عليه.
- **التحويلات:** هي نقل الأموال من حساب إلى حساب آخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين، سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين، وتتجسد هذه العملية بإقتطاع مبلغ معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن، يتم التحويل من حساب لآخر داخل نفس البنك بواسطة عملية محاسبية أي بمجرد تسجيل محاسبي دون أن يؤثر ذلك على الرصيد الكلي

[1] – السعيد بريكة، مرجع سابق، ص153.

[2] – أحمد الحلو، **"آلية عمل المقاصة الإلكترونية"**، مقال منشور على الموقع : https://cutt.us/Xc83H، تاريخ الزيارة: 2020/04/11، على الساعة: 19:00.

للبنك، بينما يتم التحويل ما بين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين بتحويل حقيقي للأموال، ويتأثر رصيد البنكين بذلك حيث يزيد رصيد البنك من التحويل بينما ينقص رصيد البنك الذي سحب عليه الأموال.[1]

- **السند لأمر:** ورقة مكتوبة وفق شكل معين حدده المشرع الجزائري ضمن المادة 465 من القانون التجاري الجزائري، وهي ورقة يحررها شخص يسمى المحرر، أو المتعهد، يلزم بمقتضاها بدفع ثمن من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر يسمى المستفيد، وهو يختلف عن الكمبيالة من حيث الأطراف، فهذه الأخيرة تتكون من 3 أطراف، أما السند لأمر يتكون من طرفين المحرر والمستفيد.
- **الإقتطاعات:** هي نوع من المعاملات البنكية الخاضعة لحساب بنكي ينتج عنها خصم أي مبلغ من رصيد الزبون، يتم تحويلها لحساب بنكي آخر، أو لمشروع تجاري، أو تستخدم لدفع مستحقات عن خدمات معينة.[2]
- **الكمبيالة:** من الأعمال التجارية بحسب الشكل حيث نصت عليه المادة 3 من القانون التجاري الجزائري، وهي ورقة تجارية يصدرها شخص يسمى الساحب يأمر بموجبها شخص آخر قد يكون شخص طبيعي أو بنك يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ معين من النقود إلى شخص ثالث يسمى المستفيد في تاريخ معين أو قابل للتعيين، يسمى تاريخ الإستحقاق.[3]
- عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية.

الفرع الثالث: دور نظام المقاصة الإلكترونية ومميزاتها

أولا: دور نظام المقاصة الإلكترونية

للمقاصة الإلكترونية وظائف عديدة نذكر منها:

- تؤدي عملية التقاص إلى تفادي عملية الوفاء المزدوجة الفعلية، فتوفر بذلك الوقت والجهد وتقلل من المخاطر، لأنها نظام عالي الجودة لتوفيرها إستعمال النقود ونقلها بسرعة وأمان.
- **بالنسبة للمعاملات التجارية:** تلعب المقاصة دورا خاصا في الحسابات الجارية، إذ يقتصر الأمر فيها على الوفاء بالرصيد بعد قطعه، فعلى سبيل المثال: تظهر المقاصة الإلكترونية تعامل التاجر مع البنك أو مع الوكيل بالعمولة.

---

[1] – مدونة الحقوق، **"أدوات الدفع المعالجة"**، مقال منشور على الموقع: http://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html، تاريخ الزيارة: 2020/04/11، على الساعة: 20:30.

[2] – الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2011، ص19.

[3] - مدونة الحقوق، مرجع سابق.

- **بالنسبة للأعمال البنكية:** فهي تحدث داخل البنوك تسمى غرفة المقاصة إذ تجري فيها تسوية المطالب بين مختلف البنوك وتصفية الحقوق والديون فيما بينها.
- من ناحية أخرى تستعمل في تنفيذ الأوامر بحيث يمكن للبنك أن يتلقى أمرا من التاجر بتحصيل ديون له على الغير، أو بدفع الديون عليه للغير، وتصدر هذه الأوامر بصفة رسمية من خلال الأوراق التجارية أو الصكوك.[1]

ثانيا: مزايا المقاصة الإلكترونية

من بين المزايا التي تتيحها المقاصة الإلكترونية نذكر:

- تسهيل المبادلات المالية بين المشاركين من خلال تخفيض عدد الإجتماعات بين ممثلي البنوك.
- المقاصة الإلكترونية تقضي على مشكلة ضياع أو تلف الشيكات.
- تخفيض الوقت اللازم والتكلفة التي يتطلبها إيداع ومعالجة الشيكات.
- تحسين إدارة النقد.
- توفير أداة فعالة وآمنة للدفع خاصة، وأنها أصبحت بديلا أكثر أمنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة، وهذا بفضل التحسينات المستمرة في هذه التقنية بفضل إستعمال تقنية التشفير، هذا في مقابل تنامي مشكلة الشيكات المزورة.
- الحفاظ على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارة.
- مركزة أرصدة التسوية وتحسين تسيير الخزينة.
- التحويل السريع للمبالغ بين البنوك في أوقات قياسية دون تأخر.
- تستعمل كبديل في تسوية المبالغ الكبيرة، وذلك من خلال وضع المؤسسات البنكية لآلية يتم من خلالها التحكم في التدفقات ذات القيم الكبيرة.
- الإيداع الإلكتروني المباشر للأموال يزيل خطر الضياع أو الأخطاء الممكن إرتكابها أثناء التحويلات.
- تتمتع المقاصة الإلكترونية على عنصر اليقين، ذلك لأن المدفوعات تتم في نفس اليوم دون إلغاء أو تأخير بنفس قيمة اليوم.[2]

---

[1] – صفاء يوسف القواسمي، **"المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني"**، رسالة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، 2009، ص،ص11-12.

[2] – لوصيف عمار، مرجع سابق، ص39.

المطلب الثالث: نظام التحويلات المالية الدولي Swift

الفرع الأول: نشأة وتعريف نظام Swift

أولا: النشأة

نظام التحويلات المالية الدولي Swift هو:

Society of world wide inter-bank financial transaction، أي الهيئة الدولية للمبادلات المالية بين البنوك، تم إنشاءها في ماي 1973، بمبادرة 239 بنكا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومقرها بروكسل، خاضعة للقانون البلجيكي، وقد باشرت نشاطها الفعلي في ماي سنة 1977، لكنها لم تعرف الإزدهار إلى في بداية الثمانينات.[1]

ثانيا: التعريف

وهو نظام يقوم بإرسال وتوزيع الرسائل الإلكترونية بين المشتركين بشكل آمن ومؤكد في الوقت الفعلي الذي لا يتجاوز 10 ثواني، يستخدم هذا النظام في المدفوعات الخارجية والدولية، ويجري فيه عادة إرسال تعليمات الدفع وإشعارات المصاريف بشكل موحد وقياسي متعارف عليه،[2] وتطورت هذه الشبكة بتوصيل رسائل عدة طويلة، كما يحتفظ بالرسائل المرسلة لمدة 6 أشهر، كما يقوم بالتحقق من البرامج ومعالجتها تلقائيا للمعطيات والرسائل للتأكد من الرقم التعريفي ونوع العملة، وكمية المبلغ في الرسالة.[3]

كما عرف هذا النظام على أنه يستخدم في المدفوعات الخارجية أو الدولية، بحيث تلجأ المصارف إلى هذا النظام عادة لتسهيل عملية الإتصال مع البنوك العالمية، لإرسال تعليمات الدفع وإشعارات المصارف، وإشعارات أخرى، لكن بشكل موحد وقياسي متعارف عليه بين المصارف الأعضاء.

وقد عمدت معظم البنوك إلى الإشتراك في شبكة Swift والتي هي عبارة عن شبكة إتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة إتصالات منظمة، وتوفر للإتصال السهولة والسرعة والأمان.[4]

[1] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص60.

[2] – عبد الهادي مسعودي، مرجع سابق، ص93.

[3] – زهير بشنق، مرجع سابق، ص61.

[4] – زهير زواش، مرجع سابق، ص،ص68-69.

الفرع الثاني: طريقة عمل نظام Swift

إذا أراد أحد المصارف المشاركة في النظام بإرسال رسالة مالية أو غير مالية، فإنه يقوم أولا بتجهيز الرسالة الإلكترونية على نماذج خاصة معنونة بإسم المصرف المرسلة إليه، ثم يقوم بإرسالها على مراكز Swift في بلجيكا، وهناك يتسلمها جهاز الحاسوب الرئيسي ويعيد إرسالها فورا إلى المرسلة إليه، ليقوم بتنفيذ ما جاء في الرسالة الإلكترونية، ويتم ذلك في ثواني قليلة، ولتحقيق المزيد من الأمان في إستعمال Swift، ومنعا لأي إساءة تم إستعمال مفاتيح سرية خاصة بالشبكة، وغير مرئية لا تمر الرسالة عبره إلا إذا إجتازت هذه المفاتيح بصورة صحيحة.

ويكمن القول بأن نظام Swift ليس نظام للمدفوعات في حد ذاته، أي أنه لا يقوم بالتسويات المالية بين حسابات البنوك ومراسليها، وإنما تقتصر مهمته على نقل المعلومات من بنك إلى آخر بسرعة هائلة، ويلزم كل بنك عضو فيها بتلقي الرسائل مدة 7 ساعات يوميا خلال مواعيد العمل الرسمية.[1]

الفرع الثالث: مزايا إستخدام نظام Swift والخدمات التي يقدمها

أولا: مزايا إستخدام نظام Swift

من مميزات نظام Swift:

- السهولة في الإتصالات حيث يعمل هذا النظام على مدار 24 ساعة.
- المرونة في إستخدام النظام لعمليات متنوعة.
- الدقة المتناهية في المعلومات المرسلة.
- السرية المطلقة للبيانات والعمليات المصرفية (علما بأنه يتضمن برنامجا للأرقام السرية).
- السرعة الفائقة في إيصال الرسائل المتبادلة.
- يمكن حفظ البيانات في ذاكرة الجهاز، هو ما يسهل عمليات التدفق إضافة إلى إمكانية سحب كشوفات يومية بالعمليات المنجزة.
- يستخدم النظام لغة علمية موحدة ومفهومة لجميع الأطراف التي تستخدمه.[2]

[1] – زهير زواش، مرجع سابق، ص69.

[2] – محمد شكرين، **"بطاقة الإئتمان في الجزائر"**، رسالة الماجستير، تخصص نقود مالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص43.

ثانيا: الخدمات المصرفية التي تقدمها شبكة Swift

توفر الشبكة العديد من الخدمات حيث يسمح نظام البنوك من إجراء التحويلات، وتبادل الرسائل في العمليات التالية:

- مدفوعات الزبائن.
- التحويلات التي تتم بين المؤسسات المالية.
- عمليات الصرف الأجنبي، القروض الفردية، القروض المشاركة، الودائع، إتفاقية السعر الآجل وعمليات مبادلة أسعار الفائدة.
- الإعتمادات المستندية، وعمليات التحصيل المستندي، وخطابات الضمان.
- مطابقة كشوف الحسابات بين البنوك.[1]

[1] – زهير زواش، مرجع سابق، ص69.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا في هذا الفصل نستنتج، ظهور وسائل الدفع الإلكترونية وتنوعها، ساعد على تطور الخدمات المصرفية في ظل الواقع المستجد، وفتحت الآفاق أمام التجارة الإلكترونية التي تعتمد على شبكة الأنترنت، مما أدى إلى حتمية خلق وسائل دفع إلكترونية أخرى مجردة من الطابع المادي لتتلائم مع طبيعة هذه التجارة، كما تساهم أيضا في تطوير إحتياجات دول العالم وذلك لأن الوتيرة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشفت عن نقائص لهذه الوسائل ولعل من أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، فأصبحت هذه الوسائل والنظم عبئا ثقيلا على البنوك، بحيث أصبح الدفع الإلكتروني الحل البديل لإختصار الوقت، فتم بذلك استحداث وسائل ونظم دفع الكترونية ذات القبول الواسع عالميا التي تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية.

وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منها البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية لسهولة إنتشارها وإستخدامها في عمليات المبادلة المالية والتجارية، ولكي تؤدي الصيرفة الإلكترونية دورها على أكمل وجه، وتحقق الأهداف المسطرة لأجلها وتعود بالفائدة على كل الأطراف.

الفصل التطبيقي

واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

المبحث الأول: تكنولوجيا الأنترنت في الجزائر

لم تصل الجزائر بعد إلى مرحلة متقدمة من الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، إلا أنها وعت أهمية هذا الإستثمار وبدأت في العمل على تطويره من خلال إعداد البنية التحتية الضرورية من أجل بلوغ تلك المرحلة بهدف إعداد مجتمع للمعلومات، وقد تجسد ذلك من خلال التطور الملحوظ الذي شهده إستخدام مختلف مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

المطلب الأول: شبكة الأنترنت وقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر

الفرع الأول: شبكة الأنترنت في الجزائر وشبكة الإتصالات الإلكترونية في الجزائر

بدأت الجزائر إستفادتها من خدمات شبكة الأنترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال إرتباطها بهذه الشبكة في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST، الذي أنشئ في مارس 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كانت مهمته الأساسية آنذاك العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية وعليه فقد مر تطور سوق الأنترنيت في الجزائر بعدة مراحل:

- سنة 1994: الإرتباط الفعلي للجزائر بالشبكة العنكبوتية الدولية عن طريق إيطاليا حيث قدرت سرعة الإرتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية أي ما يعادل 9.6 ko وهي سرعة ضعيفة جدا.
- سنة 1996: وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس في حين قدر عدد الهيئات المشتركة في الأنترنت بحوالي 130 هيئة.
- سنة 1998: ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بسرعة 01 ميغابايت في الثانية.
- سنة 1999: زادت سرعة الأنترنت في الجزائر لتصل إلى 02 ميغابايت في الثانية، حيث تم إنشاء أكثر من 30 خط هاتفي جديد من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز ولمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن المربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر، وقد عدد الهيئات المشتركة في الأنترنت بحوالي 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الإقتصادي، 150 في القطاعات الأخرى، في حين بلغ عدد المشتركين في مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني حوالي 3500 مشترك.[1]

[1] – زوبير عياش، سمية عبابسة، **"الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، عدد 46، ديسمبر 2016، ، ص345.

وبعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 أوت 1998 وتعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307 الصادر بتاريخ 14 أكتوبر 2000 والذي تم من خلاله تحديد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الأنترنت، ضهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني مما زاد عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة للخواص عبر القطر الجزائري إلى 65 رخصة حتى نهاية 2001، فالجزائر في سبيل تدارك تأخرها وفرت خط إتصال أساسي للأنترنت من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/الثانية قابل للتوسعة إلى 144 ميغابايت/الثانية لتمكن موزعي خدمات الأنترنت وبعض مؤسسات الاتصال الارتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن.

- سنة 2005: تم إنجاز شبكة الأنترنت السريع ADSL بين مؤسسة إتصالات الجزائر وشركة صينية تبلغ سرعتها 128 ميغابايت الثانية والتي تهدف إلى توزيع أكثر من 600000 خط أنترنت على المستوى الوطني.
- إبتداء من سنة 2008: دخول المتعاملين الثلاث للهاتف النقال (جازي، موبيليس، أوريدو) في تزويد الزبائن بخدمات الأنترنت عن طريق الهاتف وسنستعرض فيما يلي تطور عدد مستعملي الأنترنت في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020.

جدول 6 يمثل: تطور عدد مستعملي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنة	عدد المستعملين	الكثافة %
2000	50000	0.2
2005	1920000	5.8
2007	2460000	7.3
2009	4100000	12
2010	4700000	13.6
2012	5230000	14
2013	6404264	16.5
2014	6669927	17.2
2015	11000000	27.8
2016	29538000	71.17
2017	33815000	80.08
2019	47470000	112.41
2020	49000000	116.04

المصدر: تقرير حديث حول إستخدام الأنترنت في الجزائر، من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير المنشور في الموقع: https://bit.ly/2AamdY3، يوم الزيارة 2020/05/06، على الساعة 01:00.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد مستعملي الأنترنت في الجزائر قد قفز قفزة نوعية من 50 ألف سنة 2000 إلى 6.66 مليون مستعمل سنة 2014، إلى أن بلغ 49 مليون سنة 2020 وهي زيادة ملاحظة خلال 6 سنوات، وهذا دليل قوي على سرعة انتشار شبكة الأنترنت في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر

لقد أصبح قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية يعتبر أحد معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر، إذ يتسم هذا القطاع بتأخره بالنسبة للدول المتقدمة سواء في نوعية الخدمة المقدمة أو في مستوى التجهيزات الهاتفية والتكنولوجيا المستعملة.

فعلى هذا الأساس جاء مخطط الإنعاش في نهاية التسعينات الذي يعمل على تطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ويبعث روحة جديدة فيه، حتى يتمكن من استدراك التأخر المتراكم باعتباره مخطط استعجالية يكسر حلقة التأخر فأول مبادرة قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع (الإتصالات)، هو إنشاء مؤسسة إتصالات الجزائر تحت قانون 03/2000 بتاريخ 5 أوت 2000 الذي يعتبرها كمؤسسة عمومية إقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة ذات أسهم، حيث حقوق الملكية لهذه الأسهم مقررة لوزارة البريد والمواصلات.

ولقد عرف سوق الهاتف في الجزائر تطورا ملحوظا على امتداد السنوات الأخيرة حيث بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت سنة 2017 أكثر من 50 مليون مشترك بعدما كانت 7.1 مليون مشترك سنة 1999.[2]

أما مشتركي الهاتف النقال فقد عرف هو الأخر تطورا معتبرا، حيث ارتفع من 25 مليون مشترك سنة 2008 ليبلغ حوالي 32.7 مليون مشترك سنة 2010 ليصل إلى 37.5 مليون مشترك في سنة 2012، ويتوزع 47 مليون مشترك في الهاتف النقال سنة 2016 على المتعاملين الثلاثة كما يلي:

- شركة أوبتيموم تيليكوم الجزائر "جيزي": 15 مليون مشترك سنة 2019.[3]
- إتصالات الجزائر "موبيليس": 18.1 مليون مشترك سنة 2019.[4]

[1] – زوبير عياش، سمية عبابسة، مرجع سابق، ص246.

[2] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص177.

[3] – ز.س، **"عدد زبائن جيزي"**، مقال منشور في جريدة المساء الإلكترونية، رابط الموقع: https://bit.ly/3fsZLcl، تاريخ الزيارة 2020/05/06، على الساعة: 02:50.

[4] – فوزية مسعدي، **"موبيليس تتصدر قائمة عدد المشتركين خلال الثلاثي الثالث من 2019"**، مقال منشور في جريدة النهار أونلاين، رابط المنشور: https://cutt.us/zUZ4L، تاريخ الزيارة: 2020/05/06، على الساعة 02:56

- الشركة الوطنية تيليكوم الجزائر "أوريدو": 12.2 مليون مشترك. في جوان 2019.[1]

واصل متعامل الهاتف النقال الوطني موبيليس ريادته لسوق متعاملي الهاتف النقال في الجزائر، فقد تم تسجيل إرتفاع في عدد المشتركين من 17.9 مليون مشترك إلى 18.1 مليون مشترك في نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2019.

أما المرتبة الثانية، فقد احتلتها شركة أوبتيموم تيليكوم الجزائر "جازى" والتي سجلت إنخفاضا في عدد المشتركين حيث انخفض إجمالي المشتركين من 15.7 مليون مشترك في الثلاثي الثاني إلى 15 مليون مشترك في الثلاثي الثالث السنة 2019.

أما الشركة الوطنية تيليكوم الجزائر "أوريدو" فقد إحتلت المرتبة الثالثة، حيث عرفت إرتفاعا طفيفا في عدد المشتركين الذي إنتقل من 12.1 مليون مشترك إلى 12.2 مليون مشترك خلال الثلاثي الثاني من 2019. وتستحوذ موبيليس على نسبة 39.93% من حصص السوق الهاتف النقال في الجزائر، بينما تستحوذ جازي على نسبة 33.11%، لنجد أوريدو في المرتبة الثالثة بنسبة 26.96% .

هذه الأرقام تكشف حجم وأهمية سوق الاتصالات بالجزائر، لكنها تبقى خدمات تلبي فقط حاجيات المواطنين من التواصل.[2]

المطلب الثاني: واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية والبنية الأساسية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الجزائر

الفرع الأول: واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

إن أي مشروع ناجح تسبقه دراسة دقيقة ومفصلة عن إمكانية تطبيقه أو اعتماده، والنظام المصرفي الجزائري يسعى لإعتماد الصيرفة الإلكترونية في أداء معاملاته وذلك بدراسة واقع مختلف القطاعات ومدى إستعدادها لتدعيم هذا المشروع.

تقوم تكنولوجيا الإعلام والإتصال على عدة ركائز وبنى تحتية من تطور البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال إلى شبكة الإتصالات الإلكترونية، وكذلك تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

[1] – إيكو ألجيريا، **"أوريدو تعزز أداءها بفضل إستراتيجية رقمية مبتكرة وتغطية وطنية بالجيل الرابع"**، مقال في مدونة إلكترونية، رابط المنشور: https://www.eco-algeria.com/node/2330، تاريخ الزيارة: 2020/05/06، على الساعة 03:10.

[2] – علاء الدين، **"مشتركي الهاتف النقال في الجزائر 2020"**، مقال منشور في مدونة أندرويد ديزاد، رابط المنشور: https://cutt.us/TWxy3، تاريخ الزيارة: 2020/05/06، على الساعة: 03:30.

- **الأنترنت والبنوك الجزائرية:** إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الأنترنت:

- بالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الأنترنت www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات والبيانات عن السياسة النقدية والمالية وإحصائيات مختلفة، كما تظهر تقارير حول إستقرار القطاع البنكي الجزائري، التغيرات في سعر الصرف....، بحيث أخر تقرير سنوي موجود على الموقع هو تقرير سنة 2019.

- بالنسبة للبنوك الجزائرية، مواقعها تظهر مجموعة من المعلومات عن نفسها، والخدمات المميزة لها، كما تظهر طرق الإتصال بالبنك، وهناك بنوك تضع ملفات يمكن تحميلها تشرح فيها كيفية التعامل مع البنك إلكترونيا وكيفية القيام بجميع المعاملات البنكية وهذا هدف تسهيل وصول المعلومات للعملاء وجذبهم.[1]

الشكل 7 يمثل: الصفحة الرئيسية لبنك الجزائر على الأنترنت

المصدر: بنك الجزائر: الموقع الإلكتروني https://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الزيارة: 2020/08/06، على الساعة 20:00

[1] – معيزي سعيدة، مرجع سابق، ص86.

الفرع الثاني: البنية الأساسية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات في الجزائر

تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانات والمؤهلات في القطاع المصرفي من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع المعلومات، والتي سنتعرض لها في العناصر التالية:

أولا: آلات الكمبيوتر

إستنادا لتقديرات المتعاملين في القطاع، قدر عدد الأجهزة المستوردة سنويا بـ 50000 كمبيوتر و250000 آلة نسخ، هذا ما يبين مكانة الطلب، لكن ما يزال الوصول إلى إستعمال التكنولوجيات الحديثة مكلفا وهذا ما يتعارض مع هدف السلطات العليا في تعميم إستعمال هذه التكنولوجيا.

ثانيا: الشبكة العامة للإتصالات

تغطي شبكة الإتصالات في الجزائر غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر بـ 22000 كلم من الخطوط الهرتيزية و15000 كلم من الألياف البصرية، كذلك 50 محطة أرضية و100 نظام ريفي، بالإضافة إلى شبكة إرسال المعطيات بالجملة DZPAC التي بدأ استغلالها منذ سنة 1992 ووصلت إلى 45000 خط في سنة 2000، أيضا الشبكة الخاصة لإرسال المعطيات بالجملة MEGAPAC التي وضعت تحت تصرف وزارة الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بقطاع البريد.

إن أول تجربة في الجزائر حول شبكات الإتصالات الإلكترونية هي ما قات به إدارة البريد والمواصلات بالتعاون مع الموزع الأمريكي Lucent Technologies في إقامة شبكة لتقديم خدمات الأنترنت كموزع للمؤسسات والأفراد، بحيث تستهدف شبكاتها كل ولايات الوطن، قدرتها تفوق 10.000 خط ويتوقع أن يكون لها 1.000.000 مشترك.[1]

لقد مر قطاع الإتصالات بخطوات عدة إلى أن أصبح على شكله الآتي:

تتمثل الخطوة الأولى في إصدار قانون جديد لقطاع الإتصالات هو القانون رقم 03 لعام 2000 والذي جاء لإنهاء إحتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، ووضع حدا فاصلا بين نشاطي التنظيم واستغلال أو إدارة الشبكات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء "سلطة ضبط البريد والاتصالات" والتي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين الجهات المختلفة وتهيمن على سوق الإتصالات "إتصالات الجزائر" وهي الشركة الأم والتابعة للحكومة والتي تقدم خدمات الإتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت

[1] – بلعايش ميادة، **"أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة الجزائر، فرنسا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص،ص188-189.

خدمات الهاتف المحمول في الجزائر، حيث حصلت شركة أوراسكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزي" قبل أن تطلق الجزائرية للإتصالات شركتها "موبيليس" وأخيرا شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "أوريدو".

ونجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز 4 سنوات في الوصول بعدد مشتركي خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 6.2 مليون مشترك، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على إنتشار خدمات الأنترنت، هذا رغم إعلان الدولة الجزائرية بأنها تبدي إهتماما كبيرا بقطاع الاتصالات، حيث اعتبر وزير البريد وتكنولوجيات المعلومات والإتصالات أنه سيصبح أهم القطاعات التي تجتذب المستثمرين بعد الثروة النفطية، وكدليل على هذا الإهتمام فإن الجزائر بصدد وضع إستراتيجية نحو الانتقال للحكم الإلكتروني.

ثالثا: برامج الحاسوب

لا يزال هذا المجال بعيدا عن مستويات الأداء العالمية، رغم وجود موارد بشرية ذات كفاءة، ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة القوية جدا من الشركات العالمية في هذا الميدان، بالإضافة إلى أكثر من 95 برنامج مستعمل في الجزائر، وهي نتيجة لعملية القرصنة، وهذه العملية تعتبر من أهم معوقات تطوير برامج الحاسوب.[1]

رابعا: شبكة الأنترنت في الجزائر

1. شبكة الأنترنت التقليدية:

بذلت الجزائر جهودا لتطوير وتعميم فكرة الأنترنت لدى الأفراد والمؤسسات والهيئات، وقد انتقلت الجزائر بفضل الجهود المبذولة خاصة من قبل القطاع الخاص الذي يستثمر أكثر فأكثر هذه التكنولوجيا إلى نتائج جد جيدة، فإعتمادا على الأرقام الخاصة بالأنترنت في الجزائر المصرح عنها من وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال في: 2004/03/01.

إرتفع عدد مقدمي الأنترنت من 04 سنة 2000 إلى 95 موزع في نهاية فيفري 2004 ووصول هذا الرقم إلى 120 في نهاية 2004، غير أنه يجب الإشارة إلى أن عدد الموزعين الذين ينشطون فعليا لا يتجاوز 20 موزعا.

[1] – دغنوش العطرة، مرجع سابق، ص178.

أما مواقع الويب Cite Web فقد ارتفع عددها من 20 موقع في سنة 2000 إلى 2500 في فيفري 2004 وهذا الرقم تضاعف وقدر بـ 5000 في نهاية 2004، ووصل إلى 25000 في نهاية 2005، أما نوادي الأنترنت فإرتفع عددها من حوالي 100 نادي سنة 2000 إلى 4800 في فيفري 2004، كما إرتفع هذا العدد إلى 6000 في نهاية 2004، لكن في سنة 2005 حدث العكس بسبب دخول الأنترنيت للمنازل.[1]

وحسب ما أوردته شركة إتصالات الجزائر سنة 2019، فقد تم دعم شبكة الأنترنت بـ 2621 كم من الألياف البصرية البحرية، بالإضافة إلى 34 ألف كم من الألياف البصرية الأرضية، و47 ألف كم من الحزم الخاصة بإتصالات الراديو الرقمية، و5 مليون تجهيزات هاتفية.

وفي ذات المصدر قد تم التزود بـ 1.2 مليون تجهيزات خاصة بالأنترنت ذات التدفق العالي، حيث تم العمل على التقريب من العملاء بإنشاء 262 وكالة تجارية، و45 ألف كشك متعدد الخدمات، وتسخير 20923 موظفا ومستخدما.

كما حققت إتصالات الجزائر 213 مليار دينار كحصيلة إجمالية، حيث بلغ رقم الأعمال الخاص بذات الشركة 106 مليار دينار، فيما حققت أيضا قيمة 52 مليار دينار كعائدات قبل الفوائد والضرائب والرسوم EBITDA، أي 5 ملايير دينار حصيلة صافية.

وبلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت حسب الحصيلة التي صرحت بها إتصالات الجزائر بالأرقام 4 ملايين مشترك في الهاتف الثابت سنة 2019، و18 مليون مشترك في الهاتف النقال، حيث وصل إجمالي المشتركين في الأنترنت ذات التدفق العالي 650 ألف مشترك سنة 2019.

أما بالنسبة لمشتركي الإتصالات عبر الساتل VSAT قد بلغ 2700 مشترك، بينما في مجال الاتصالات الخاصة الشاملة للنقال عبر الأقمار الإصطناعية GMPCS بلغ 1400 مشترك سنة 2019.[2]

[1] – بلعياش ميادة، مرجع سابق، ص190.

[2] – إذاعة الجزائر، **"عدد المشتركين في الهاتف الثابت"**، مقال منشور على الموقع:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/01310423/132515.html، تاريخ الزيارة 2020/05/06، على الساعة: 22:00.

الشكل 8 يمثل: عدد المشتركين على شبكة الأنترنت ADSL سنة 2008-2017

المصدر: الإذاعة الجزائرية، **"50 مليون مشترك في الهاتف الثابت و النقال وأزيد من 34.5 مليون في الانترنت سنة 2017"**، من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير الموقعين:

https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139555.html، تاريخ الزيارة: 2020/05/07، على الساعة: 00:20. والموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/component/content/category/131-tic، تاريخ الزيارة، 2020/05/07، 00:30

2. تقنية FTTH

وحسب ما صرح به الوزير يوم 09 ماي 2019 أنها ستعمم هذه التقنية عبر 48 ولاية باذن الله وفي أقرب وقت : الولايات لحد الساعة العاصمة البليدة، بومرداس، وهران، تلمسان، البويرة، تيزي وزو، بجاية، الشلف، الخ.

هل سمعت عن تقنية الفايبر FTTH أو تقنية الالياف البصرية المنزلية وهل هي مثل DSL أو قريبة من الجيل الرابع 4G طبعا لهذا ولا ذاك.

(Fibre To The Home) أو الالياف البصرية المنزلية: هي تقنية نقل البيانات والمعلومات داخل اسلاك زجاجية بسرعات عالية جدا تعادل سرعة الضوء , بمعني تستطيع أن تخيل كمية لانهائية وغير محدودة من تدفق البيانات والمعلومات، بكل بساطة تستطيع أن تحمل من خلال هذه التقنية أفلام مدتها بالساعات في ثواني ويمكنك تحميل الالعاب الكبيرة والبرامج الكبيرة في ثواني قليلة جدا بالاضافة الى رفع ملفات كبيرة باحجام

الجيغا في ثواني وتلعب اون لاين بدون انقطاع , وتشارك من خلال اتصالك المرئي وتشاهد التلفزيون عبر الانترنت الإيبي تيفي IPTV .[1]

الالياف البصرية FTTH : وهي افضل وآخر وسائل الاتصال الموجودة حاليا وأكثرها ثباتا للاتصال بالانترنت بالاضافة الى سرعتها الخيالية، وهي تقنية مستقرة لا تتأثر بالعوامل الخارجية مثل التشويش والرياح والحرارة الخارجية وغيرها .

FTTH يعني أن الألياف تصل حتى سكن المستخدم، بينما FTTB تمثل وصول الألياف حتى المبنى فقط وليس الشقة أو السكن. كذلك FTTC و FTTN تعنيان أن الألياف تصل حتى أقل من 300م للأول وأكثر من 300م للثاني، هذا التنوع ينعكس بالطبع على جودة وسرعة الاتصال.

الشكل 9 يمثل: تقنية الألياف البصرية المنزلية

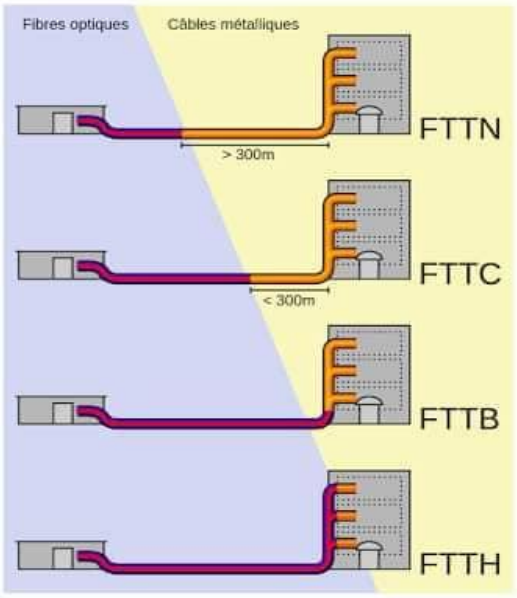

المصدر: مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **"عصرنة وإستبدال كل الشبكات النحاسية بتقنية الفايبر"**، مقال منشور على الرابط: https://cutt.us/X7kR0، تاريخ الزيارة، 2020/05/12، على الساعة: 02:08.

[1] – وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **"إستراتيجية التدفق العالي والعالي جدا"**، مقال منشور على الرابط: https://cutt.us/1RhB0، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، على الساعة 01:46.

- **أجزاء الشبكة وكيفية عملها**

يطلق على الجهاز المتواجد في المقسم أو الكبائن: (OLT : Optical Line Termination) ، وفيه عدة كروت يحتوي كل كرت على عدد من المنافذ يطلق عليها:

(PON : Passive Optical Network) موصول بشعيرة بصرية واحدة يتم الإرسال والاستقبال فيها بطولين موجيين مختلفين. يتم خدمة حتى 64 وحدة طرفية في كل منفذ عن طريق تقسيم الشعيرة إلى شعيرات بواسطة الموزع (splitter) ويتم توصيل الشعيرات في الجهاز الطرفي:

(ONT : Optical Network Termination)

- **التنزيل:(Download for Data)**

عند استخدام البروتوكول GPON تكون السرعة إجمالية مشتركة هي 2.488 جيجا بت على الطول الموجي 1490 نانو متر. تستقبل كل الأجهزة الطرفية الإشارات كلها وتقبل فقط المعلومات المعنونة للجهاز المستقبل، بحيث أقصى سرعة يتم اعتمادها لجهاز طرفي واحد هي سرعة 100 ميجابت.

- **الرفع:(Upload for Data)**

سرعة إجمالية مشتركة هي 1.244 جيجا بت باستخدام الطول الموجي 1310 نانو متر. يرسل كل جهاز طرفي إشاراته في الأوقات المجدولة له من البورت والمغيرة باستمرار آخذاً بعين الاعتبار الأولويات ومستوى الجودة والسرعات المتفق عليها ومستوى التزاحم.

- **التنزيل: (Download for Video)**

يستخدم الطول الموجي 1550 نانو متر لنقل الفيديو. أقصى سرعة يتم اعتمادها لجهاز طرفي واحد هي سرعة 100 ميجابت.

- **متوسط السرعة التي تحتاجها لمنزلك**

إذا كنت تسال عن سرعة FTTH المناسبة لبيتك فمتوسط السرعة إلي يحتاجها البيت تصل الى 40 ميجا بايت , حتى تستفيد من برامج المحادثات المرئية والالعاب ومشاهدة التلفزيونات المتطورة وتحميل ملفات بشكل ثابت ومتواصل[1].

[1] – مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **"عصرنة وإستبدال كل الشبكات النحاسية بتقنية الفايبر"**، مقال منشور على الرابط: https://cutt.us/X7kR0، تاريخ الزيارة، 2020/05/12، على الساعة: 02:08.

- **بروتوكولات FTTH**

تعتمد على بروتوكولات مثل:

- GPON
- EPON
- BPON

والمستخدم حديثا هي الجيجا GPON (Gigabit Passive Optical Network).

ويتم نقل المعلومات على حزم تسمى GEM (GPON Encapsulation Module)

- **مميزات شبكة FTTH مقارنة بالشبكة النحاسية DSL :**

- السرعة العالية.
- الدقة ونقاوة الإشارات.
- عدم تناقص السرعة مع زيادة المسافة. فأبعد عميل بإمكانه الحصول عن نفس سرعة أقرب عميل.
- تعددية الخدمات وسهولة تقديمها.
- قابليته لدعم خدمات مستقبلية.
- إمكانية تغيير السعة وعدد المنافذ لدى العميل بتغيير الجهاز.
- بعد المسافة بأكثر من 8 كيلو متر وحتى 60 كيلومتر.[1]

[1] – مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تحديث أدوات الدفع في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الحديثة في العالم وتوسع نطاق إستخدامها ليشمل مختلف المجالات، حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

إلا أن التجارة الإلكترونية ساهمت في إنتشار وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة في الجزائر مما أدى إلى تنوع بطاقات الدفع الإلكتروني وظهور بعض الأنواع التي سهلت عمليات الدفع الإلكتروني، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 10 سنوات من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

الفرع الأول: بطاقة السحب

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996، نظاما لتمييز الصكوك، وبدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع ألي عام 2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك (الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة "ساتيم" سنة 1995 انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.
- وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك وساتيم، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال واجراءات التسليم أضف الى هذا عملية الربط بين DAB ومصالح "ساتيم" بواسطة شبكة الاتصال، حيث

تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة التصفية الحسابات بين البنوك.[1]

الفرع الثاني: إنشاء شركة لتأليه الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM

أولا: تعريف ومهام شركة SATIM

1. تعريف الشركة

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية "ساتيم" والتي أنشئت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها 26 مليون دينار جزائري.[2]

2. مهام شركة SATIM

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي:

- تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة "سحب ودفع الكتروني بين البنوك".
- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك.
- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي.

يخضع تداخل هذه الشبكة الى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة "SATIM" بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية.
- تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة).
- صناعة بطاقات الدفع.
- صناعة الصكوك (منح الرمز السري).[3]

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة (CIB) بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية:

[1] – السعيد بريكة، مرجع سابق، ص251.

[2] – زهير زواش، مرجع سابق، ص158.

[3] – نفس المرجع، ص159.

ثانيا: الشبكة الآلية النقدية بين البنوك "RMI"

في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك، وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIM هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.

1. أهداف الشبكة

تهدف شبكة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

2. شروط الإنضمام الى الشبكة

يتطلب الإنضمام إلى شبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك.
- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة.
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة (تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال).[1]

[1] – زهير زواش، مرجع سابق، ص159.

الفرع الثالث: البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

أولا: مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر

مرت بطاقات الدفع بعدة مراحل وهي كالتالي:

- 1998: بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك.
- 2002: الإنطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني "le système de paiement interbancaire"، حيث أعطي دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة SATIM، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.
- 2004: تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV.
- 2005: إنشاء جمعية (Comité monétique interbancaire COMI).
- 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص.
- 2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.
- 2007-2008: أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.[1]
- 2009: ظهرت فكرة الدفع عبر الأنترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية العام الموالي.
- 2010: تم المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية العام 2013.
- 2013: تم تنفيذ أول عملية للدفع عبر الأنترنت، وفي نفس السنة ظهرت فكرة تسديد الفاتورة من خلال الموزعات الآلية، لكنها تبقى فكرة مدروسة لا غير لم تتجسد بعد على أرض الواقع، هذا بالإضافة إلى العديد من البرامج التي تعد قيد الإنجاز والتي من أهمها برنامج الطريق سيار شرق غرب، حيث من المتوقع أن يصبح سلوك الطريق شرق غرب بمقابل مالي حسب عدد الأمتار بإستخدام بطاقات تحمل الرمز CIB، وأحسن مثالعلى ذلك ولاية وهران.

[1] – بطاقات السحب والدفع في الجزائر، مقال منشور في موقع: http://forum.univbiskra.net، تاريخ الزيارة: 2020/05/10، على الساعة: 22:12.

- 2014: طبق هذا البرنامج بـ 8000 بطاقة CIB والنقاش ساري حاليا مع مترو الجزائر لكن لم يتم المصادقة عليه بعد، هذا إضافة إلى مشروع شحن الهاتف النقال من خلال الموزعات الآلية SATIM.[1]
- 2016: قام بريد الجزائر بإصدار بطاقة السحب الخاصة به، والتي من خلالها يمكن لحاملي هذه البطاقة سحب الأموال من الموزعات الآلية الموزعة على كامل شبكته، حيث وصل عدد هذه البطاقات إلى 7.5 مليون بطاقة.[2]
- **البطاقات البنكية بالجزائر:**

لقد ظهرت البطاقات البنكية لأول مرة بالجزائر بصورة واضحة في سنة 1990 حيث أصدر بنك القرض الشعبي الوطني الجزائري نوعين من البطاقات لزبائنه الأوفياء وهما: بطاقة السحب "cash" وبطاقة دولية "visa".

فالبطاقات البنكية المتوفرة بالجزائر هي بطاقات سحب تعرض خدمة سحب النقود من كل الأجهزة.[3]

وقد حدد محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي انعقد بتاريخ 2020/04/26، والذي بدوره شجع إستعمال المنتجات الرقمية، حيث أصدر بنك الجزائر في 2020/03/15 نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكترونية ... الخ)، وهذا تحفيزا للعملاء على إستخدام وسائل الدفع الغير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الإبتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة، من جهة أخرى.

وسيستمر بنك الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا.[4]

---

[1] – سمية عبابسة، **"وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 6، ديسمبر 2016، ص353.

[2] – صليح بونفلة، عصام نجاح، **"بطاقة الدفع البنكية CIB، والنظام القانوني للعقود الخاصة بها"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018، ص494

[3] – نفس المرجع، ص86.

[4] – بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020، ص3.

ثانيا: البطاقة البنكية CIB

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن.

وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.[1]

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية ... إلخ، ونجد في هذه البطاقة نوعين:[2]

- **البطاقة الكلاسيكية: La carte classique**

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى.

وللحصول على هذه البطاقة يتم ابرام عقد بين البنك والعميل.

الشكل 10 يمثل: البطاقة البلاستيكية

[1] – أحمد جميل، كهينة رشام، **"بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1، سبتمبر 2010، ص123.

[2] – إبراهيم فوزي بورزق، **"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص71.

- **البطاقة الذهبية La Carte Gold**

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن، يتم إختيارها وفق شروط محددة،/ لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا، وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة، وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين.[1]

الشكل 11 يمثل: البطاقة الذهبية

- **بطاقة فيزا La carte visa**

وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي نوعان:

- **بطاقة الفيزا الكلاسيكية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر بـ 40 أورو.
- **بطاقة الفيزا الذهبية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر إشتراكها السنوي ب 60 أورو.[2]

[1] – إبراهيم فوزي بورزق، مرجع سابق، ص144.

[2] – زهير زواش، مرجع سابق، ص165.

الشكل 12 يمثل: بطاقة الفيزا الكلاسيكية وبطاقة الفيزا الذهبية

- **بطاقة الدفع من خلال الأنترنت**

- بطاقة الماستر كارد MasterCard: هي بطاقة مدفوعة مسبقا، تمكنك من الدفع الالكتروني من أي جهاز للدفع، أو الدفع من خلال الانترنت عند التسوق من المتاجر الالكترونية، يمكن استخراجها من خلال التوجه للموقع الرئيسي لـ MasterCard، وملأ البيانات الخاصة بالاسم الكامل والعنوان، وتاريخ الميلاد، والبيانات التي تحدد هوية المستخدم، من أجل الإجراءات الأمنية.
- بطاقة Mint: هي عبارة عن بطاقة مدفوعة مسبقا، يمكن من خلالها الدفع الالكتروني عبر الأنترنت، عند شراء المنتجات من خلال الانترنت، واستقبال الخدمات الرقمية.
- بطاقة One Card: هي عبارة عن بطاقة تستخدم في عمليات الشراء من خلال الانترنت، والدفع الإلكتروني، حيث تمثل وسيلة آمنة للدفع، فيقوم المستخدم بفتح حساب مجاني في موقع وان كارد مجانا، ثم يقوم باستخدامها عند شحنها بالنقود المالية.
- بطاقة Newsurf: وهي بطاقة توفر وسيلة فورية لإيداع الأموال بأمان في حساب Ecoaccount الخاص بالمستخدم، ويمكن استخدامها في الدفع الالكتروني في الجزائر.

وقد استعرضت لك أهم أنواع بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر، والتي يمكنك التمتع بخدماتها المختلفة في الدفع الالكتروني، مما تسهل عليك إجراء معاملات الشراء بكل أمان.[1]

[1] – ميساء ساعد، **"أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر 2019"**، مقالة منشورة في بلوجر Viapulus، على الرابط: https://cutt.us/Zvifi، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، على الساعة: 00:02.

يعتزم مجمع المنفعة الإقتصادية لخدمات الدفع الآلي إطلاق بطاقة دفع "غير تلامسية"، تتضمن عديد الميزات وخاصة أنها تعد أكثر أمانا من سابقيها، حسبما صرح مجيد مسعودان.

وأوضح السيد مسعودان من خلال تصريحه في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 29 حزيران/يونيو سنة 2019 بقوله "إخترنا في 2018 ممونا دوليا من أجل ادخال تكنولوجية البطاقة غير التلامسية، في إطار ايجاد حل شامل يهدف إلى عصرنة البطاقات المستعملة في الجزائر اكثر فأكثر، إذ ننوي اطلاق هذا المنتج خلال الأشهر القادمة".

وبالنسبة له، فإن بطاقات الدفع الالكترونية "CIB" و"الذهبية" سيتم تعويضها بشكل تدريجي بهذا النوع من البطاقات الجديدة التي تجسد، كما يقول، "تقدما تكنولوجيا وتطورا في مجال الأمان".

واعتبر السيد مسعودان من جهة أخرى أن التأخر التي تسجله الجزائر في مجال الدفع الالكتروني "يمكن تداركه"، شريطة تسريع وتيرة استخدام المؤسسات البنكية المصرفية في التعاملات المالية ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

واستطرد يقول "إذا ما قبل المتعامل بالقيام بهذه العمليات المالية بواسطة البطاقة، فهذا يعني أن كل شيء سيعتمد على التصريح. وبالتالي سيصرح التجاربكل رقم أعمالهم في حسابهم البنكي، وسينخرط البعض منهم في هذا المسعى بكل حماس، بينما سيرفض أخرون. فيجب بالتالي اقناعهم والتوضيح لهم أن أفضل وسيلة لتحقيق نشاط تجاري مستدام هو التعامل بشكل رسمي".

وأكد السيد مسعودان أنه يتوجب على الوكالات البنكية مضاعفة الجهود من أجل تعميم الدفع الالكتروني في الجزائر.

وفي هذا الصدد، أوضح ذات المسؤول أن 40.000 كلمة مرور خاصة بالدفع الإلكتروني، من بين 2 مليون بطاقة دفع الكترونية "CIB"، قد وزعت على الزبائن في حين إن مجمل كلمات المرور قد تم إعداده على المستوى المركزي أو الوكالات البنكية.

كما أضاف أنه "ما زال يتوجب القيام بالكثير من الأمور على مستوى الوكالات البنكية. وهو ما دفعنا لإنشاء قنوات اتصال مباشرة من خلال موقعنا على الانترنت: Bitakti.com والأرقام الخضراء 3021/3020، الأمر الذي يسمح بتقديم طلب للحصول على بطاقة الدفع "CIB" وكلمة المرور وكذا تقديم الشكاوي.[1]

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **"الدفع الإلكتروني في الجزائر"**، السبت 29 حزيران/يونيو 2019، مقالة منشورة على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/73175-2019-06-29-16-34-50، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، على الساعة: 00:16.

المطلب الثاني: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

الفرع الأول: الموزع الآلي للأوراق (DAB)

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي، فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك.[1]

جدول 7 يمثل: الموزع الآلي للأوراق DAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى بحيث يعمل دون إنقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة، هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع

المصدر: عبد الوهاب نعمون، **"النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك"**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص273

حسب بيان "بريد الجزائر" فإنه يتعلق الأمر بتحويل الأموال من حساب إلى حساب أخر، وتغيير رقم الهاتف المرتبط بالبطاقة الإلكترونية "الذهبية."، كذا إصدار سجل هوية بريدي"RIP" ، وأيضا إصدار سجل صغير.

وتم إطلاق هذه الخدمات من جيجل بمناسبة زيارة العمل والتفتيش التي قامت بها وزيرة البريد والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية، هدى إيمان فرعون للولاية.

[1] – عبد الوهاب نعمون، **"النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك"**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص273.

وتتوفر الخدمات الجديدة في جميع ماكينات الصرف الآلي التابعة للجزائر، لها الأهداف التالية:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تنويع خدمات الأموال البريدية والإلكترونية في أجهزة الصراف الآلي.
- تأمين المعاملات المالية.
- تبسيط تحويل معاملة الأموال بين أصحاب حسابات CCP .
- الاستخدام الواسع النطاق للبطاقة المصرفية الإلكترونية الذهبية من بريد الجزائر.
- الحد من إستخدام النقد.

وتوفر هذه الخدمة الجديدة، والمتاحة بالفعل في مكاتب البريد وعن طريق الهواتق الذكية من الجزائر الكمبيوتر"BaridiMob"

كما يتيح لعملاء بريد الجزائر، وأصحاب بطاقة البطاقة الذهبية لإصدار الأموال عبر ATM على جميع حسابات CCP في الوقت الفعلي، مع سقف يومي قدره 50000دج.

إضافة إلى أن خدمة تغيير رقم الهاتف المحمول مفيدة للعملاء الراغبين في تعديل أرقام هواتفهم المتعلقة بالبطاقة الإلكترونية الذهبية. وهذا مباشرة من خلال الصراف الآلي ذات الخدمة الذاتية للاستفادة من المزايا البعيدة ، لا سيما الدفع عبرالإنترنت واستخدام تطبيق BaridiMob .

أما بخصوص بتسليم نسخة من سجل هوية بريدي"RIP" ، فسيسمح ذلك للعميل بتحرير سجله البريدي"RIP" على جميع أجهزة الصراف الآلي للبريد الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى أن RIP ضروري لتنفيذ العمليات المالية البريدية، مثل التحويل من حساب إلى آخر، وعضوية خدمة BaridiMob ، وتكوين ملفات إدارية.[1]

دعا بريد الجزائر والبنوك الوطنية كل مستخدمي البطاقة البنكية الى تفضيل دفع الفواتير عن طريق الانترنت دون التنقل و سحب الاموال عبر موزعات الدفع الالكتروني للعملة (DAB) على مستوى كل وكالات البنوك نظرا للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها الجزائر و العالم نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، حسبما اورده يوم الا ثنين بيان إعلامي لتجمع النقد الآلي.

[1] – م.فيصل، **"بريد الجزائر تطلق خدمات جديدة عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية"**، المقال منشور على الموقع: https://www.ennaharonline.com/?p=507514، تاريخ الزيارة، 2020/05/12، على الساعة: 16:44.

ويضيف نفس المصدر أن كل موزعات الدفع الالكتروني للعملة (DAB) و كل أجهزة الدفع الالكتروني (TPE) تسمح القيام بكل عمليات السحب و الدفع بواسطة البطاقات البيبنكية CIB و البطاقة الذهبية EDAHABIA.[1]

وفي نفس السياق أصدر بنك الجزائر بتاريخ 2020/03/24، مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، والمتعلقة بالإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس Covid-19، يجب على البنوك والمؤسسات المالية في هذا الظرف الإستثنائي، إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع زبائنهم على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية.

كما يمكن للوسطاء المعتمدين الشروع في إتخاذ إجراءات عاجلة لدى التجار، على وجه الخصوص: الصيدليات، المتاجر الكبيرة، ومحلات المواد الغذائية، فضلا عن العيادات الطبية، وذلك من أجل تزويدهم بأجهزة الدفع الإلكتروني بغرض الحد من إستخدام النقد بأكبر قدر ممكن.

أيضا، في ظل هذه الحالة الفريدة يمكن للوسطاء المعتمدين، بالإضافة إلأى الحملات الإعلامية والتحسيسية لفائدة زبائنهم أن يقدموا خدمات مجانية مثل:

- منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن وخاصة للأفراد.
- إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية: الشباك الآلي للأوراق النقدية (GAB)، الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB) والدفع بالبطاقات البنكية.
- تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بدون تكاليف إضافية.[2]

الفرع الثاني: الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB)

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال التي تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا: قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب ...إلخ، فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **"بريد الجزائر والبنوك الوطنية تدعو الى تفضيل البطاقة البنكية و الدفع عن طريق الانترنت"**، مقال منشور على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/85619-2020-03-23-19-10-12، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، على الساعة: 22:00.

[2] – بنك الجزائر، **"الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس Covid-19"** مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020/03/24، الجزائر،ص2.

الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلكة.[1]

جدول 8 يمثل: الشباك الآلي البنكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، طلب الشيكات ... إلخ.	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل الرمز السري.	يستعمل من طرف الزبائن: – في أوقات غلق البنوك. – الزبون المستعجل.

المصدر: نعمون عبد الوهاب، مرجع سابق، ص274

وأعلنت وزارة البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة إلى أن "البطاقة الذهبية التي تستعمل حاليا على مستوى شبكة البريد فقط، سيتم تشغيلها بشكل متبادل مع الشبكة البنكية بعد الانتهاء من عقد اتفاقية في هذا المجال مع شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية "ساتيم" التي تضم 7 بنوك عمومية و9 خاصة اضافة إلى بريد الجزائر.

ويذكر أنه ام توزيع "ما يزيد عن 5.7 مليون بطاقة نقدية "الذهبية" لغاية اليوم، وتنصيب 1418 شباك آلي بنكي، علاوة على أن نسبة 17 في المائة من عمليات السحب خلال 12 أشهر الأخيرة تمت عبر هذه الشبابيك حيث بلغت قيمتها 750 مليار دينار جزائري.[2]

[1] – نعمون عبد الوهاب، مرجع سابق، ص274.

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية، **"بريد الجزائر، البطاقة الذهبية قابلة للتشغيل ما بين البنوك"**، مقال منشور على الموقع: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/80417-2019-11-30-15-04-56، تاريخ الزيارة: 2020/05/12، على الساعة: 21:47.

الشكل 13 يمثل: الموزع الآلي للنقود

ويمكن تلخيص طريقة تنفيذ الخدمة في كل من DAB وGAB في الشكل التالي:

الشكل 14 يمثل: طريقة الحصول على خدمة DAB و GAB

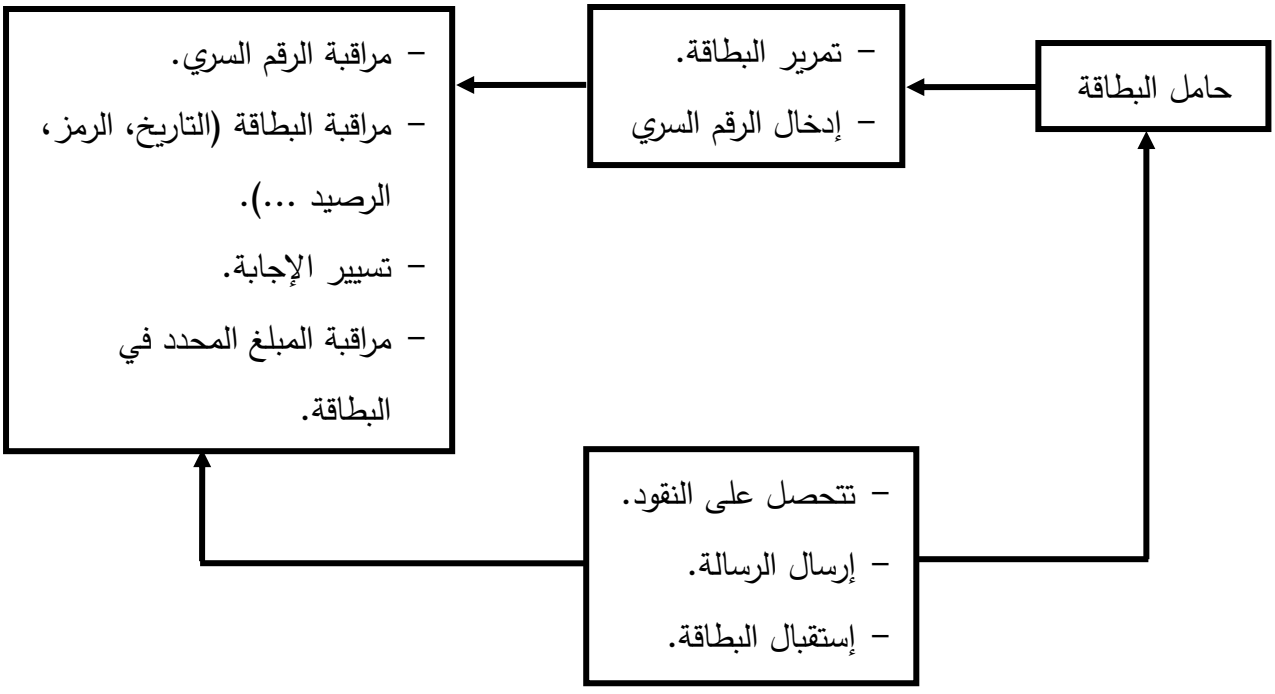

المصدر: من إعداد الطالبة

جدول 9 يمثل: حوصلة العمليات المالية والنقدية خلال شهري مارس وأفريل 2020

	عدد العمليات المنجزة	المبلغ الإجمالي المسحوب
السحب من مكاتب البريد	19.775.209 عملية	579.096.235.239 دج
السحب من الشبابيك الآلية (GAB)	8.745976 عملية	161.889.150.640 دج
عمليات الدفع الإلكتروني	595.000 عملية	2.321.780.887 دج
الإجمالـــــــــــــــــي	175.875.122 عملية	743.280.166.766 دج

المصدر: بريد الجزائر، **"حوصلة العمليات المالية والنقدية خلال شهري مارس وأفريل 2020"**، ،مقال منشور على الموقع: https://cutt.us/iOHVL، تاريخ الزيارة: 2020/05/13، على الساعة: 00:06.

الفرع الثالث: نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV)

إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بالتأكيد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به والذي يعرف برقم التعريف الشخصي السري (PIN). يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة قيمة الرصيد لحساب المتجر، يتم كل هذا في جزء من الثانية.[1]

الشكل 15 يمثل: جهاز TPV

المصدر: عبد الوهاب نعمون، مرجع سابق، ص276

[1] – عبد الوهاب نعمون، مرجع سابق، ص276.

جدول 10 يمثل: نهائي نقطة البيع TPV

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الإلكترونية TPV	يوضع في محلات، حيث يسمح للعميل بتسوية عمليته بالبطاقات أثناء التسديد.	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة.	يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن.

المصدر: عبد الوهاب نعمون، مرجع سابق، ص276

جدول 11 يمثل: أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية

البنك	الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها
بنك الجزائر	– موقع البنك: http://www.bank-of-algeria.dz – المقاصة الإلكترونية.
بنك الجزائري الخارجي	– موقع البنك: http://www.bea.dz – المقاصة الإلكترونية – بطاقة CIB: تمنح لعملاء البنك والذين لهم متوسط الدخل الشهري لا يتجاوز 39.999 دج. – بطاقة نفطال: بطاقات الوقود نفطال تسمح لك بدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة، مما يضمن الحصول على الوقود بالبطاقة. – بطاقة AMEX (أمريكان إكسبريس): محفوظة لعملاء حساب البنك، فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة، وهو ما يعادل وما لا يقل عن 5000 دولار. – L'E-Banking: خدمات مصرفية متنوعة عن طريق الأنترنت.
البنك الوطني الجزائري	– موقع البنك: http://www.bna.dz – بطاقات CIB – الصراف الآلي.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	– موقع البنك: http://www.badr-bank.dz – بطاقة CBR: وهي بطاقة وطنية خاصة صالحة فقط بالسحب داخل شبكة الجزائر فيما بين البنوك، وهي تتيح لحاملها جعل السحوبات النقدية من ماكينات الصراف الآلي للبنوك. – بطاقة CIB.

	- بطاقة BADR توفير. - E-Banking: الصيرفة الإلكترونية عن طريق الأنترنت (تحميل بيان الحساب، الكشف عن الرصيد والتحويلات المالية الخاصة بالمؤسسات). - المقاصة الإلكترونية.
بنك التنمية المحلية	- موقع البنك: http://bdl.dz - خدمات عن طريق الأنترنت. - الصراف الآلي. - دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط والذي يسمح المسار الممغنط في دفتر التوفير بالقيام بعمليات السحب والدفع بصفة فورية. - تحويل مبالغ كبيرة عبر نظام ARTS وهو يقوم بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز 3 أيام، بالإضافة إلى تأمين العمليات. - الموزع الآلي للأموال: والذي يبلغ 134 جهازا حسب آخر الإحصائيات التي تمت في 2010/09/25، وقائمة وكالات بنك التنمية المحلية التي بحوزتها موزع آلي للأموال. - المونيغرام (التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر): فهي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية، والبنك يعمل مع شركاء ذو جودة أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170 بلدا وإقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لإستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم.
القرض الشعبي الجزائري	- موقع البنك: http://www.cpa-bank.dz - خدمات عن طريق الأنترنت. - CIB Classic - بطاقة GOLD والتي تسمح - بطاقة الفيزا الدولية. - بطاقة CIB. - الصراف الآلي. - بطاقة GOLD والتي تسمح بقدرة أكبر على الدفع المأمن في العديد من المتاجر والمعاملة السريعة. - بطاقة VISA GOLD والتي تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم. - VISA Classic

	- MasterCard فالبنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعميل، تقبل CPA ماستر كارد.
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	- موقع البنك: http://www.cnepbanque.dz - بطاقة CIB. - خدمات عن طريق الأنترنت. - الصراف الآلي.
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	- موقع الصندوق: http://www.cnma.dz
بنك البركة الجزائر	- موقع البنك: http://www.albaraka-bank.com - بطاقة CIB. - الصراف الآلي. - بطاقة سحب/دفع البركة TPE - بطاقة السحب AL-BARAKA
المؤسسة المصرفية العربية ABC	- موقع البنك: http://www.arabbanking.com - الصراف الآلي. - بطاقة السحب GAB: وهي متواجدة بشكلين أزرق وفضي، حيث يمكن إستخدامها على أي شبكة ATM في الجزائر. - ABC Online: متاحة 24/24 سا والتي تسمح بعرض وتحرير الأرصدة، عرض وتحرير البيانات المصرفية مع تاريخ المعاملات، إبداء رأي العميل وطلب دفتر الشيكات.
بنك ناتكسيس	- موقع البنك: http://www.nztixis.com - خدمات مصرفية متعددة عن طريق الأنترنت.
سوسيتي جينرال الجزائر	- موقع البنك: http://www.societegenerale.dz - بطاقة CIB. - خدمات عن طريق الأنترنت. - الصراف الآلي.
سيتي بنك الجزائر	- موقع البنك: https://online.citibank.com
البنك العربي الجزائر	- موقع البنك: http://www.arabbank.dz - بطاقة فيزا دولية. - الصراف الآلي.

	- عربي أون لاين: خدمات مصرفية عبر الأنترنت في أي زمان ومن أي مكان. - بطاقة CIB والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة.
بنك الخليج العربي	- موقع البنك: http://www.ag-bank.com - MasterCard - Visa Card الدولية. - SMS Banking التي تسمح للعميل بالكشف عن رصيد حسابه عن طريق الهاتف. - بطاقة RIB والخاصة ببنك الخليج. - الأنترنت عن طريق مصرفية خدمات AGB Online
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	- موقع البنك: http://www.housingbankdz.com - Bank Online. - بطاقة CIB.
فرانس بنك الجزائر	- موقع البنك: http://www.fransabank.com - خدمات مصرفية عن طريق الأنترنت.
بنك السلام الجزائر	- موقع البنك: http://www.alsalamalgeria.com - بطاقة السلام للدفع والسحب - أجهزة الدفع الآلي TPE. - أجهزة السحب الآلي GAB. - السلام مباشر.
إتش إ سبي سي الجزائر	- موقع البنك: http://www.algeria.hsbc.com - خدمات مصرفية عن طريق الموقع

المصدر: بلعايش ميادة، بن سماعين حياة، مرجع سابق، ص،ص85-88.

المطلب الثالث: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة ادخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية.

ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، ولهذا سنتطرق في هذه المطلب الى أهم المشاريع ومراحل تطبيقها:

الفرع الأول: برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الاصلاحات المصرفية، وارساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي ادى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا.

ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الإستثمار الأجنبي، وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الاشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته بموجب 03-11، والصادرة 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز.
- تخصيص الموارد (المالية والبشرية).
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2001/2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإستفادت الجزائر التطبيق هذا المشروع بـ 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي.
وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:

1. **مجموعة الهندسة الإجمالية:**

تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.

2. مجموعة وسائل الدفع:

تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى من الموزع الآلية للنقود GAB/DAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة النظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

3. المجموعة النقدية:

يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

4. مجموعة القانون:

يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

الفرع الثاني: أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين.
- المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات إقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.
- تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
- تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
- تخفيض تكاليف ادارة أنظمة الدفع وادارة السيولة والتحكم أكثر في ادارة المخاطر المرتبطة بها.

الفرع الثالث: حقيقة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وكيفية حل المشاكل المترتب عن إستخدامها

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقدمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره وحاجزا في وجه الاستثمار، نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية.

1. حقيقة الصيرفة الإلكترونية "E-banking" بالمؤسسات المالية الجزائرية

تتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء، حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية وتنسق العمل بينها.

إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن وأسرع، مثل استعمال النقود الالكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الأنترنت.

إذ أصبحت الأنترنت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية الدولية، بفضل الاتصال المباشر مع العملاء والشركاء، الشيء الذي يفرض على البنوك الجزائرية ديناميكية أكبر في مجال المنافسة، بالإعتماد على المعرفة بتكنولوجيات التسويق عبر الأنترنيت.

إذ أن هذه الطريقة في تقديم الخدمة هي أولا: فرصة تسويقية تسمح بإنشاء علاقة جوارية تمكن من الوصول إلى عميل لم يكن بالاستطاعة الوصول إليه فيما سبق، وثانيا: هي فرصة تجارية تمكن المؤسسات البنكية من البروز بإعطائها قيمة لشبكاتها التجارية.

ومن هذا وذاك، بادرت بعض المؤسسات الجزائرية إلى تطوير شبكات الكترونية للدفع والسداد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة، غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية.
لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف، وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسات البريد والمواصلات، البطاقات البنكية للسحب والدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط).[1]

2. المشاكل المتعلقة بتطبيق "E-Banking" في الجزائر:

النظام البنكي الجزائري يعرف تأخر مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات، وبالتالي E-Banking المولود الجديد للنظام البنكي لم يستعمل في الجزائر لأسباب مختلفة، ستكون موضوع هذا الجزء:

- إنعدام الثقة للزبائن إتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والإتصال.
- قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا إستعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان.
- عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الالكتروني.

[1] – عبد القادر بريش، **"التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص197.

- هذا النظام الحديث جدا في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي والإتصال، وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا، أو بالأحرى لا يستغلون في بلادنا.
- نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا، أو بمعنى الوسائل والتقنيات التأمينية ضعيفة تستلزم التحكم الفعال فيها.
- محدودية المعرفة لنشاط البنك الإلكتروني.
- E-Banking هو بنك عصرنا، في الواقع فهو يقدم فوائد و مزايا هائلة للمستهلك وهذا بعرض عمليات مبسطة وبأقل تكلفة، ومع ذلك هذه الخدمة المالية تطرح أيضا مشاكل جديدة للسلطات الوطنية من خلال التنظيم ومراقبة هذا النظام المالي، و كذا بالنسبة لصياغة و تطبيق سياسة الإقتصاد الكلي.

وبجملة هذه الأسباب تبقي الجزائر بعيدة كل البعد عن تبني الأسلوب الجديد في النظام البنكي لها بالرغم من مزاياه الجمة.[1]

3. حلول وسبل تطبيق E-Banking في الجزائر:

من أجل تبني نظام بنكي متطور في بلادنا أي بنك الكتروني فعال يجب:

- العمل على تكوين إطارات متخصصة في ميدان تكنولوجية نقل المعلومات.
- تحسيس المستهلك الجزائري بمميزات البنك الإلكتروني، وهذا من خلال الإشهار، أيام دراسية في هذا المجال...وغيرها.
- العمل على تطوير وتدعيم النظام البنكي الجزائري فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الأموال الافتراضي، وضد كل تجاوز محتمل، لأنه في الواقع القطاع البنكي هو قطاع حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة أو التوفير.
- تحسين أنظمة الإتصال والتحويل.
- العمل على خلق شبكات الأنترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل.
- العمل على تأمين كل من الخدمات والتحويلات الإلكترونية ضد كل من أعمال القرصنة وأي تحسس غير مرغوب فيه.
- تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز طارئ.

[1] – بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **"التكنولوجيا الإلكترونية البنكية، ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية"**، جامعة تلمسان، مداخلة منشورة في الموقع: https://cutt.us/G3oRo، تاريخ الزيارة 2020/05/11، على الساعة 23:07.

إن تطبيق E-banking في الجزائر يبقى صعب الوصول إليه، في الواقع هذه الخدمة الجديدة من البنك تتطلب وسائل مهمة جدا، خصوصا منها البشرية والمالية، أي الوسائل التي هي صعبة المنال في بلادنا.

إن التغيرات الجديدة التي تعيشها الجزائر على مستويات عدة، و تشجيعها للخواص للإستثمار في مجال تقديم خدمات الوصول للأنترنت، يعد بمستقبل خدمات أحسن وبأسعار منافسة على مستوى السوق الوطنية، مما يرفع من عدد مستعملي شبكة الأنترنت، وكذلك يخدم فكرة إقامة الصيرفة الإلكترونية، إذ باشرت الدولة الجزائرية على أعلى المستويات بفتح الباب أمام الخواص للإستثمار في قطاعات حساسة كالخدمات المالية والإتصالات وكل ما يدخل في إطار تكنولوجيا المعلومات والإتصال الجديدة NTIC من أجل تحسين نوعية هذه الخدمات، والسماح للشركاء والمتعاملين الإقتصاديين الأجانب في الجزائر.

والذين طالما ركزوا على قطاع الإتصال وقطاع البنوك، كشرط أساسي للإستثمار في الجزائر، ويمكن تحديد 5 عوامل أساسية بالإعتماد على هذه الدراسة، يتعين على الجهات العليا مراعاتها للدخول إلى عالم الإقتصاد الرقمي "إقتصاد الشبكات" وهي تتمثل في:

- دعم وتحفيز المؤسسات على الترابط الشبكي.
- قيادة مسار التكنولوجي بتبني سياسة تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- تأمين وحماية المعلومات الخصوصية والتصدي للقرصنة.
- تنمية مهارات التقنية والخبرات الإدارية.
- ضرورة تحديث القوانين وتعديلها لمواكبة التطورات.

كما يجب توفر إستراتيجية حقيقية وأهداف مسطرة، وكذا تكوين وتوظيف العنصر البشري المؤهل لإستغلال تكنولوجيا الأنترنت لصالح المؤسسة، وتوظيفها في تحسين وزيادة قدراتها التنافسية وإقتحام الأسواق العالمية، وكذا إستغلال وفرة المعلومات وتنوعها من الأسعار والسلع والخدمات وطلبات السوق، والتعرف على ما يقدمه المنافسون مما يكسبها ميزة تنافسية في حالة إستعمالها لهذه المعلومات في تطوير أداءها.[1]

[1]– بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، مرجع السابق.

خلاصة الفصل التطبيقي

من خلال دراسة مختلف جوانب تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر نجد أن المنظومة البنكية الجزائرية قد شهدت إصلاحات مهمة في ظل الإقتصاد الرقمي حيث سعت الجزائر إلى اللحاق بركب الدول الساعية لترقية العمل المصرفي داخل الإقتصاد، وإستطاعت بذلك إنشاء هيئات وشركات متخصصة في رقمنة وتطوير النظام المصرفي، وإدخال أنظمة حديثة وتقنيات متطورة ساعدت بشكل واضح في توسيع إستخدام التكنولوجيا وتوعية المجتمع لإستغلال مستجدات السوق المصرفية العصرية.

لكن بالرغم النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال وإنتشار الأنترنت وتوسع شبكة الإتصال السلكية واللاسلكية في الجزائر إلا أن إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية لم يصل إلى المستوى المطلوب.

خاتمة عامة

لقد فتحت الصيرفة الإلكترونية آفاقا واسعة للمتعاملين بها، وذلك بهدف مواكبة التطورات الحديثة وكذا دفع عجلة التنمية الإقتصادية، ورغم تمتعها بمزايا عديدة إلا أنها واجهت عراقيل في بعض الدول أدت إلى تعطيل إنتشارها لدافع واحد مشترك وهو عامل الثقة، لكن تلك العراقيل لم تمنع التطور المستمر لها لمحاولة تعميم وإكتساح كل ميادين إستخدامها.

إن تبني الصيرفة الإلكترونية بكل ما تتطلبه من بيئة مناسبة تسهم في بناء الإقتصاد الرقمي يتطلب تدخل الدولة لخلق بيئة إلكترونية، إذ يكون دور الدولة مهما من خلال الأطراف والرقابة فضلا عن دعم القطاع الخاص، حتى يساهم في تطور وإيجاد البيئة اللازمة للصيرفة الإلكترونية.

ونرى بأن الجزائر تأثرت كغيرها من الدول بتداعيات العولمة المالية والمصرفية، حيث عملت البنوك الجزائرية على وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالصيرفة الإلكترونية معتمدة بذلك على عوامل وبنى تحتية متطورة تمكنها من إستيعاب كل المعاملات الإلكترونية على غرار إستخدام أنظمة الدفع الحديثة كالبطاقات ووسائل الدفع الإلكتروني، والمستويات الإلكترونية، وبالتالي ترقية العمل المصرفي بواسطة ثقافة رقمية عالية ودقيقة.

1. نتائج الدراسة

- بالرغم من ظهور وسائل الدفع الإلكترونية إلا أن البنوك لم تهمل الوسائل التقليدية، بل قامت بإستغلال هذه التطورات التكنولوجية من أجل تحديث المعاملات بها حيث سمحت بإختصار الوقت المخصص لمعالجتها، والتقليل من الإفراط في إستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن تحديث نظام الدفع الإلكتروني أصبح ضرورة حتمية لتطوير تسوية المعاملات المصرفية والمالية بجميع أنواعها نظرا لتنوع هذه النشاطات الذي يستدعي تحديث وسائل الدفع اللازمة لمواكبة هذا التنوع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- النظام المصرفي في الجزائر يعاني من ضعف في إستخدام التكنولوجيا المصرفية ويعود ذلك لتعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع الراجع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل مكبح أمام نجاح المشاريع جارية التنفيذ، وهو مايثبت صحة الفرضية الثالثة.
- تبنى الصيرفة الإلكترونية يتطلب وجود بيئة إلكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وشبكات الإتصال وتقنية المعلومات.

- العمل المصرفي الإلكتروني هو كافة العمليات والنشاطات التي يتم عقدها وتنفيذها من قبل المصارف عن طريق الوسائل الإلكترونية، وهي فرضية صحيحة حيث يتفاعل العمال المصرفي الإلكتروني بدرجة كبيرة مع الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- إن تحديث نظام الدفع البنكي الجزائري ليس مرهون فقط بتغيير وتحديث الثقافة البنكية لدى الجمهور الجزائري، بل وأيضا بضرورة مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.
- وسائل الدفع الإلكترونية لم تكن مثالية بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية في مستوى التوقعات بل أفرزت في حد ذاتها عيوب ومشاكل من نوع خاص يصعب محاربتها لأنها تتسم باللامادية في المعاملات المصرفية الأمر الذي يصعب عملية الإثبات.

2. توصيات ومقترحات

- ضرورة إعادة هندسة الأعمال المصرفية تبنى أعمال الصيرفة الإلكترونية وإعطائها دفعا قويا بغية تحقيق ميزة تنافسية تساعد على تحسين الخدمة وزيادة القطاعية السوقية للبنوك.
- للإستفادة من التقدم التكنولوجي بشكل الأمثل في القطاع المالي والتجاري لابد للجزائر من وضع معايير تقنية موحدة من أجل إنشاء منظومة إتصالت مترابطة والإسراع في مد الشبكة المصرفية المصرفية من أجل ضمان سرعة تنفيذ المعاملات المصرفية لما يتماشى والمنافسة المرتقبة.
- العمل على تحديث وسائل الدفع وجعلها إلكترونية، إلى جانب التأهيل البشري في القطاع المالي والمصرفي الجزائري، وذلك بإنشاء مراكز جديدة لتكوين الإطارات المصرفية وفق المعايير الدولية.
- ضرورة مواكبة التطورات وخاصة في مجال الصيرفة الإلكترونية والدليل أن تفشي وباء كوفيد 19 أثبت مدى فعالية النظم الإلكترونية في إستمرارية الأنشطة المالية والمصرفية، حيث أدت إلى حتمية اللجوء إلى إستعمال الصيرفة الإلكترونية وإجراء المعاملات المالية والمصرفية بأنواعها عن بعد، وهذا ما لاحظناه من خلال القرارات الحكومية بدعوة الجمهور إلى إستعمالها لمنع تفشي الوباء وفي نفس الوقت سيرورة عجلة الإقتصاد.

3. آفاق الدراسة

هناك مواضيع ذات الصلة بموضوع الدراسة من بينها:

- دور وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية.
- آفاق الإقتصاد الرقمي في الجزائر وتحدياته.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع بالعربية

1. المؤلفات

- أحمد بوراس، د.السعيد بريكة، **"أعمال الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر)"**، دار الكتاب الحديث، 2014.
- أحمد محمد غنيم، **"الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004.
- ثناء على القباني وآخرون، **"النقود البلاستيكية وأثر المعاملات على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية"**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006.
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **"إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"**، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- رحيم حسين، **"الإقتصاد المصرفي"**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، منشورات إقرأ، قسنطينة، 2009.
- زهير بشنق، **"العمليات المالية المصرفية الإلكترونية"**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006
- طارق طه، **"إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007
- طارق طه، **"التسويق بالأنترنت والتجارة الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2011.
- عامر إبراهيم قنديلجي، **"التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2015.
- عبد الهادي مسعودي، **"الأعمال المصرفية الإلكترونية، بنوك إلكترونية، نقود إلكترونية، بطاقات إلكترونية"**، الطبعة العربية، عمان، 2016
- عماد أحمد أبو شنب وآخرون، **"الخدمات الإلكترونية"**، دار الكتاب الثقافي، جامعة اليرموك، الأردن، 2012.
- محمد الصيرفي، **"إدارة العمليات المصرفية العادية والغير العادية الإلكترونية"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2016.
- محمد الصيرفي، **"الإدارة الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006.
- محمد عبد الله شاهين محمد، **"التجارة الإلكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو"**، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017.

- محمد عبد حسين الطائي، **"التجارة الإلكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة"**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010.
- محمود محمد أبو فروه، **"الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- منير الجنبيهي، ممدوح الجنيهي، **"البنوك الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- ناظم محمد نوري الشمري، زهير عبد الفتاح عبد اللات، **"الصيرفة الإلكترونية"**، دار وائل للنشر ،القاهرة، مصر، 2000.
- هبة مصطفى كافي، **"التجارة الإلكترونية"**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى وآخرون، **"الخدمات المصرفية الإلكترونية"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.

2. الرسائل الجامعية

أ. أطروحة الدكتوراه

- بلعايش ميادة، **"أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة (الجزائر وفرنسا)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
- حوالف عبد الصمد، **"النظأم القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
- دغنوش العطرة، **"استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، حالة البنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
- سحنون خالد، **"تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك، دراسة حالة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقأيد، تلمسان، 2016/2015.

- سعيد بريكة، **"واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية (E-Banking) وافاق تطورها في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.
- عبد القادر بريش، **"التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ب. رسائل الماجستير

- إبراهيم فوزي بورزق، **"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- بلوافي محمد، **"مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المصرفي الجزائري"**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005.
- زهير زواش، **"دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.
- صفاء يوسف القواسمي، **"المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني"**، رسالة الماجستير في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق، 2009.
- عمار لوصيف، **"إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرون مع الإشارة الى التجربة الجزائرية"**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعه منتوري، قسنطينة، 2009/2008.
- محمد شكرين، **"بطاقة الإئتمان في الجزائر"**، رسالة الماجستير، تخصص نقود مالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- معيزي سعيدة، **"الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الشراقة الجزائر"**، رسالة الماجستير، تخصص إدارة أعمال مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014.

3. التقارير

- بنك الجزائر، **"الإجراءات المتخذة في إطار الوقاية من فيروس Covid-19"** مذكرة إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية، 2020/03/24، الجزائر.
- بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020.

4. المجلات

- أحمد جميل، كهينة رشام، **"بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1، سبتمبر 2010.
- أحمد عبد الله العوضي، **"العوامل المؤثرة في التسويق والتجارة الإلكترونية"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الكويت، العدد 6، 2010.
- أديب قاسم شندي، **"الصيرفة الإلكترونية وأنماطها وخيارات القبول والرفض"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، العدد 27، بغداد، 2011.
- بلعايش ميادة، بن اسماعين حياة، **"مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 16، ديسمبر 2014،
- خالد أمين عبد الله، **"الرقابة الداخلية في ظل إستخدام الحاسبات الإلكترونية"**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، طرابلس، ليبيا، ط3، 2014
- رضا القطناني، خالد ممدوح، **"أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية"**، مجلة المنارة، القدس، فلسطين، عدد2، 2007.
- زوبير عياش، سمية عبابسة، **"الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية"**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، عدد 46، ديسمبر 2016.
- سمية عبابسة، **"وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 6، ديسمبر 2016.
- صليح بونفلة، عصام نجاح، **"بطاقة الدفع البنكية CIB، والنظام القانوني للعقود الخاصة بها"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018.

5. الملتقيات والمؤتمرات

- أعمال المؤتمر العالمي السنوي، **"الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية"**، كلية الحقوق لجامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
- بن عباد محمد سمير وآخرون، **"التكنولوجيا الإلكترونية البنكية، الضرورة أو الحتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية"**، الملتقى الوطني الرابع حول تداعيات التجارة الإلكترونية، الجزائر، 2001.
- رحيم حسين، هواري معراج، **"الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المعارف الجزائرية"**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14-2004/12/15.
- عبد الوهاب نعمون، **"النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك"**، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
- مفتاح صالح، معارفي رشيدة، **"البنوك الإلكترونية «E-Banking»"**، إستمارة مشاركة للمؤتمر العالمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية، دون تاريخ.
- نجار حياة، **"الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية الجزائرية"**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2008.

6. مواقع ويب

- أحمد الحلو، **"آلية عمل المقاصة الإلكترونية"**، مقال منشور على الموقع : https://cutt.us/Xc83H.
- إذاعة الجزائر، **"عدد المشتركين في الهاتف الثابت"**، مقال منشور على الموقع: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/01310423/132515.html.
- الإذاعة الجزائرية، **"50 مليون مشترك في الهاتف الثابت و النقال وأزيد من 34.5 مليون في الانترنت سنة 2017"**، من إعداد الباحثة بالإعتماد على تقرير الموقعين: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139555.html.
- إيكو ألجيريا، **"أوريدو تعزز أداءها بفضل إستراتيجية رقمية مبتكرة وتغطية وطنية بالجيل الرابع"**، مقال في مدونة إلكترونية، رابط المنشور : https://www.eco-algeria.com/node/2330.

- بريد الجزائر، **"حوصلة العمليات المالية والنقدية خلال شهري مارس وأفريل 2020"**،مقال منشور على الموقع: https://cutt.us/iOHVL.
- بطاقات السحب والدفع في الجزائر، مقال منشور في موقع: http://forum.univbiskra.net.
- بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، **"التكنولوجيا الإلكترونية البنكية، ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية"**، جامعة تلمسان، مداخلة منشورة في الموقع: https://cutt.us/G3oRo.
- البنوك الإلكترونية **"E-Banking"**، رابط المنشور: www.arablaw.org/donload/e-banking.doc.
- تقرير حديث حول إستخدام الأنترنت في الجزائر، من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير المنشور في الموقع: https://bit.ly/2AamdY3.
- ز.س، **"عدد زبائن جيزي"**، مقال منشور في جريدة المساء الإلكترونية، رابط الموقع: https://bit.ly/3fsZLcl.
- علاء الدين، **"مشتركي الهاتف النقال في الجزائر 2020"**، مقال منشور في مدونة أندرويد ديزاد، رابط المنشور: https://cutt.us/TWxy3.
- عيوب البطاقات الذكية، مقال منشور على الموقع: http://www.vapulus.com.
- فوزية مسعدي، **"موبيليس تتصدر قائمة عدد المشتركين خلال الثلاثي الثالث من 2019"**، مقال منشور في جريدة النهار أونلاين، رابط المنشور: https://cutt.us/zUZ4L.
- م.فيصل، **"بريد الجزائر تطلق خدمات جديدة عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية"**، المقال منشور على الموقع: https://www.ennaharonline.com/?p=507514.
- مجموعة البنك الدولي، **"ماكينات الصراف الآلي لكل 100 راشد، مؤشرات التنمية العالمية، 2020"**، منشورة على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/andicator/fb.atm.totl.p5/countrices?display=graph،
تاريخ الزيارة: 2020/03/13، على الساعة: 18:12.
- مدونة الحقوق، **"أدوات الدفع المعالجة"**، مقال منشور على الموقع: http://unilawstudy.blogspot.com/2014/12/blog-post_28.html.

- مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **"عصرنة وإستبدال كل الشبكات النحاسية بتقنية الفايبر"**، مقال منشور على الرابط: https://cutt.us/X7kR0.
- الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/component/content/category/131-tic.
- ميساء ساعد، **"أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر 2019"**، مقالة منشورة في بلوجر Viapulus، على الرابط: https://cutt.us/Zvifi.
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **"إستراتيجية التدفق العالي والعالي جدا"**، مقال منشور على الرابط: https://cutt.us/1RhB0.
- وكالة الأنباء الجزائرية، **"الدفع الإلكتروني في الجزائر"**، السبت 29 حزيران/يونيو 2019، مقالة منشورة على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/73175-2019-06-29-16-34-50.
- وكالة الأنباء الجزائرية، **"بريد الجزائر والبنوك الوطنية تدعو الى تفضيل البطاقة البنكية و الدفع عن طريق الانترنت"**، مقال منشور على الموقع: http://www.aps.dz/ar/economie/85619-2020-03-23-19-10-12.
- وكالة الأنباء الجزائرية، **"بريد الجزائر، البطاقة الذهبية قابلة للتشغيل ما بين البنوك"**، مقال منشور على الموقع: http://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/80417-2019-11-30-15-04-56.

II. المراجع بالأجنبية

- D'hoir Lauprêtre Catherine, **''Droit du crédit''**, édition ellipses, 1999, Lyon, France.
- Duclos Thierry، **''Dictionnaire de la banque''**، Sefi, Bibliographique national du canada, 2éme édition, 1999.
- Kasper, H.Helsding, **''service marketing management a strategic respective''**, (2nd ed) use jhon wiley and son's, 2006